2018

سنة من الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية

ضريبة "الإصلاح الاقتصادي"

2018: سنة من الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية

ضريبة "الإصلاح الاقتصادي"

2018: سنة من الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية

ضريبة "الإصلاح الاقتصادي"

منصة العدالة الاجتماعية
Social Justice Platform

creative commons

الحقوق محفوظة للمنصة للعدالة الاجتماعية

بموجب رخصة المشاع الإبداعي : نسب المصنف -

غير تجاري - منع الاشتقاق | الإصدارة 4.0

www.sjplatform.org

قائمة المحتويات

مقدمة	6
السمات العامة للاحتجاجات: 2012–2018	7
المحتجون	8
المطالب	12
شهور السنة	12
جغرافيا الاحتجاجات	15
نظرة أشمل	17
الاحتجاجات العمالية	18
الاحتجاجات العمالية في 2018	20
الاحتجاجات الاقتصادية	22
المحتجون وطرائق الاحتجاج	23
الاحتجاجات الاجتماعية	27
خلاصة ونتائج	33
قائمة بالمصادر	35

شهدت السنوات الثلاثة الماضية زيادة في الضغوط الاقتصادية على قطاع أكبر من المصريين بعد تعويم الجنيه وتخفيض الدعم على الطاقة، كجزء من خطة "الإصلاح الاقتصادي" التي تنص عليها شروط قرض صندوق النقد الدولي، وهي السياسات التي يمتد تأثيرها بالتدريج ليشمل المزيد والمزيد من المصريين. يميل الخطاب الرسمي في الوقت نفسه لنزع المصداقية عن أي معارضة، وشيطنة الاحتجاجات باعتبارها صورًا للتدخل الأجنبي أو المصالح الفئوية الأنانية، لكن قطاعات مختلفة من المصريين واصلت الاحتجاج وإعلان السخط بوسائل مختلفة في 2018.

تزامنًا مع عيد العمال، تقدم منصة العدالة الاجتماعية البيانات السنوية المجمعة عن الاحتجاجات العمالية والاقتصادية والاجتماعية لعام 2018، يصحبها بعض المقارنات والتحليلات الأولية. سجل فريق المنصة زيادة ملحوظة في عدد الاحتجاجات لهذا العام، إذ بلغ عددها 2,502 احتجاجًا، أي ما يزيد عن 2017 بنسبة 39.33%، وشملت هذه الاحتجاجات عددًا كبيرًا من البلاغات والشكاوى، بالإضافة إلى إضرابات وإيقافًا للعمل وتظاهرات واعتصامات، من بين وسائل احتجاج أخرى، وكان القائمون عليها عمالًا وفلاحين وغيرهم من مختلف الفئات. وثق الفريق كذلك عددًا صادمًا من حالات إيذاء النفس التي تصل حد الانتحار أحيانًا كصورة من صور الاحتجاج.

من المتوقع أن ترتفع الأسعار مجددًا في منتصف 2019، إذ تتلقى مصر- القسم الأخير من قرض صندوق النقد، ويسير هذا بالتوازي مع مجال عام أكثر انغلاقًا ومعارضة لا تجد مساحة للتنظيم، لكن على الرغم من كل هذا، ومع محاولات الحكومة لإضفاء صورة إيجابية على "الإصلاح الاقتصادي" الجاري، يحتج آلاف المواطنين في كل مكان في مصر على ظروفهم المعيشية الصعبة، غير عابئين بالقيود التي تحد من حركتهم. لم يتوقف الطلاب والمهنيون والفلاحون عن ممارسة حقهم في التعبير، ولم يتوقفوا عن المطالبة بالعدالة وبحياة أفضل.

مقدمة

اعتصم عشرات الفلاحين من قرية سرسو التابعة لمحافظة الدقهلية وتظاهروا أمام مبنى المحافظة في يناير 2018، مطالبين بتسوية أوضاع الأراضي المملوكة لهم منذ الستينيات،[1] ومتهمين الحكومة بتأخير هذه التسوية على الرغم من حيازتهم القانونية للأراضي بقرار سابق من هيئة الإصلاح الزراعي،[2] وهي الأراضي نفسها التي قام عليها نزاع منذ عهد السادات. وبحسب شهادة الفلاحين، تدخلت قوات الشرطة لفض اعتصامهم. وفي 31 ديسمبر 2018 شهدت إحدى المناطق جنوب سوهاج واقعة أخرى، انتحر فيها موظف بالأزهر بسبب عدم قدرته على إعالة أسرته.

يمثل هذان الحادثان نموذجين للاحتجاج الاجتماعي والاقتصادي، وهما اثنان فقط من 2502 احتجاجًا وثقهم فريق منصة العدالة الاجتماعية في 2018، وفيما تظهر الواقعة الأولى احتجاجًا يطالب بتدخل الحكومة لتفعيل حكم قانوني، تظهر الثانية نموذجًا رائجًا للاحتجاج في 2018، وهو "إيذاء النفس،" أي احتجاج الضحايا على تعسف أوضاعهم الاقتصادية بإيقاع الأذى على أجسادهم.

نقدم في هذا التقرير البيانات السنوية المجمعة عن الاحتجاجات العمالية والاقتصادية والاجتماعية في 2018، ونسعى في الوقت نفسه لعقد مقارنات وتحليلات من أجل فهم أعمق للأرقام، بهدف توفير قاعدة بيانات وتحليل أولي يستفيد منه الباحثون والصحافيون والطلبة والمهتمون بالشأن العام، آملين في الدفع نحو مزيد من الاشتباك مع هذه المعلومات من قبل قطاعات أوسع من الجمهور. ويأتي هذا التقرير كذلك في وقت ينتشر فيه الميل لشيطنة مختلف صور الاحتجاج في مصر، واتهامها بتمثيل مصالح أجنبية، أو مطالب فئوية ضيقة على أقل تقدير.[3]

كشف جهدنا لجمع بيانات هذا التقرير حدود وإمكانات التوثيق، وعلى رأسها صعوبة الوصول إلى المعلومات أحيانًا، لهذا يعتمد التقرير بالأساس على المنافذ الصحافية والإعلامية المختلفة، ومنها الحكومي والمستقل والمملوك للقطاع الخاص أو المنحاز للدولة أو لأحزاب وجماعات سياسية أخرى. إضافة لهذا، لحظنا في جمعنا للبيانات ميلًا من وسائل الإعلام لتجاهل الاحتجاجات حتى صدور بيان رسمي من جهة حكومية، وهذا على الأرجح لتجنب الغرامات أو العقوبات الجنائية أو الحجب. جدير بالذكر هنا أن الحكومة المصرية تحجب قرابة 500 موقع وقت كتابة هذه السطور،[4] وبعض هذه المواقع حُجبت بسبب تغطيتها لوقائع احتجاج.

---

[1] المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، "أزمة فلاحي سرسو: الشرطة تحتجز طفلة ورضيعها، ومحامي المركز ينسحب،" 26 أبريل 2015، https://ecesr.org/?p=769980.

[2] محمد حمامة، "الإصلاح الزراعي تقر بتمكين فلاحي سرسو من أرضهم،" مدى مصر، 13 يوليو 2015، https://bit.ly/2UrISHM.

[3] على سبيل المثال، ادعى الصحافي المؤيد للحكومة أحمد موسى أن إضراب شركة الغزل والنسيج في 2017 كانت تحركه جماعة الإخوان المسلمين. انظر "على مسؤوليتي: شاهد محاولات الإخوان لاستغلال إضراب عمال الغزل والنسيج بالمحلة،" فيديو (يوتيوب)، 6:13، 19 أغسطس 2017، https://www.youtube.com/watch?v=1HUW4LvOneE.

[4] انظر مؤسسة حرية الفكر والتعبير، "قائمة المواقع المحجوبة،" شوهد بتاريخ 3 أبريل 2019، https://afteegypt.org/en/blocked-websites-list.

تُضاف إلى هذه الصعوبات غياب أي قاعدة للبيانات لها صفة رسمية أو نقابية، بالإضافة إلى الحدود التقليدية للعمل الصحافي، الذي قد يعجز عن تغطية حوادث شديدة المحلية، خصوصًا في القرى البعيدة عن العاصمة، أو تغطية الاحتجاجات من قبل جماعات مهمشة أو أقليات لا صوت لها.

ويعتمد التقرير الحالي منهجًا طوره المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في جمع وتحليل أخبار الاحتجاجات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو العمالية، وهو المنهج الذي يسمح بمقارنة عبر سنوية للاحتجاجات منذ 2010، ومن ثمَّ يعد خطوة أولى في مسيرة جمع بيانات طولية عن الاحتجاجات في مصر عبر فترات زمنية طويلة.

من بين ثلاثة أنواع من الاحتجاج (اجتماعية وعمالية واقتصادية، غلب على 2018 الاحتجاج الاجتماعي، بعدد 2024 احتجاجًا، أي 80.90% من المجموع، وتلاه الاحتجاج العمالي في المركز الثاني (276 احتجاجًا، 11.03%)، وأخيرًا الاحتجاج الاقتصادي (202، 8.07%).

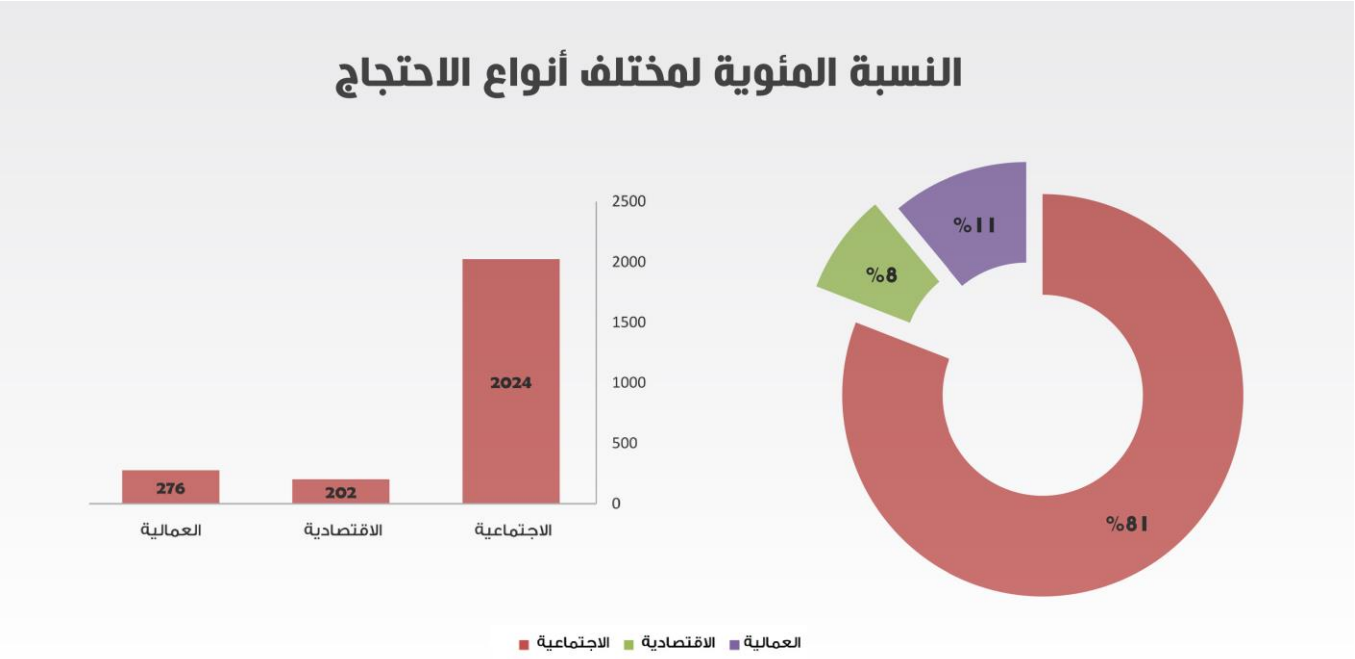

السمات العامة للاحتجاجات: 2012–2018

يفيدنا النظر في الأرقام العامة للاحتجاجات منذ 2012 في فهم احتجاجات 2018 ووضعها في سياق أشمل. استطاع المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في 2012 (وهي السنة التي تصاعدت فيها الاحتجاجات ضد الرئيس السابق محمد مرسي ممهدة لعزله) أن يوثق 3387 احتجاجًا، منها ما امتزجت فيه المطالب الاقتصادية والاجتماعية والعمالية مع المطلب السياسي لعزل الرئيس المحسوب على جماعة الإخوان المسلمين. ثم شهدت الاحتجاجات في 2013 قفزة هائلة، إذ بلغت 5232 احتجاجًا،[5] فيما احتدت الانشقاقات الاجتماعية لتصبح أكثر راديكالية وأشد عنفًا، في الفترة الممهدة والتالية مباشرة لعزل مرسي من قبل الجيش.

[5] المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تقرير الاحتجاجات 2013، 7 يوليو 2014، https://ecesr.org/?p=768677.

لكن معدل الاحتجاجات سيستمر بالانخفاض منذ 2014 وحتى 2017 ، في الوقت الذي سيعمل فيه النظام الجديد، وعلى رأسهرئيس الجمهورية الحالي عبد الفتاح السيسي، على فرض نفوذه في البرلمان والحكومة ووسائل الإعلام، وعلى المجال السياسي عمومًا، مع تمرير قوانين تقيد حركة المجتمع المدني.

ثمة أسباب كثيرة محتملة لهذا الانخفاض في عدد الاحتجاجات، لكن الأكثر احتمالًا هو الضغط القانوني والأمني الذي تمارسه الدولة على كل أشكال المعارضة والفعل الجمعي، والمصحوب بخطاب قومي وتبريرات تحيل إلى صعود الإرهاب والمواجهات التي تخوضها الدولة ضد المسلحين الإسلاميين. انخفض مجموع الاحتجاجات في 2014 إلى 3008 واقعة احتجاج، ثم استمر بالانخفاض في 2015 (1955 احتجاجًا) و2016 (1878) و2017 (1518).

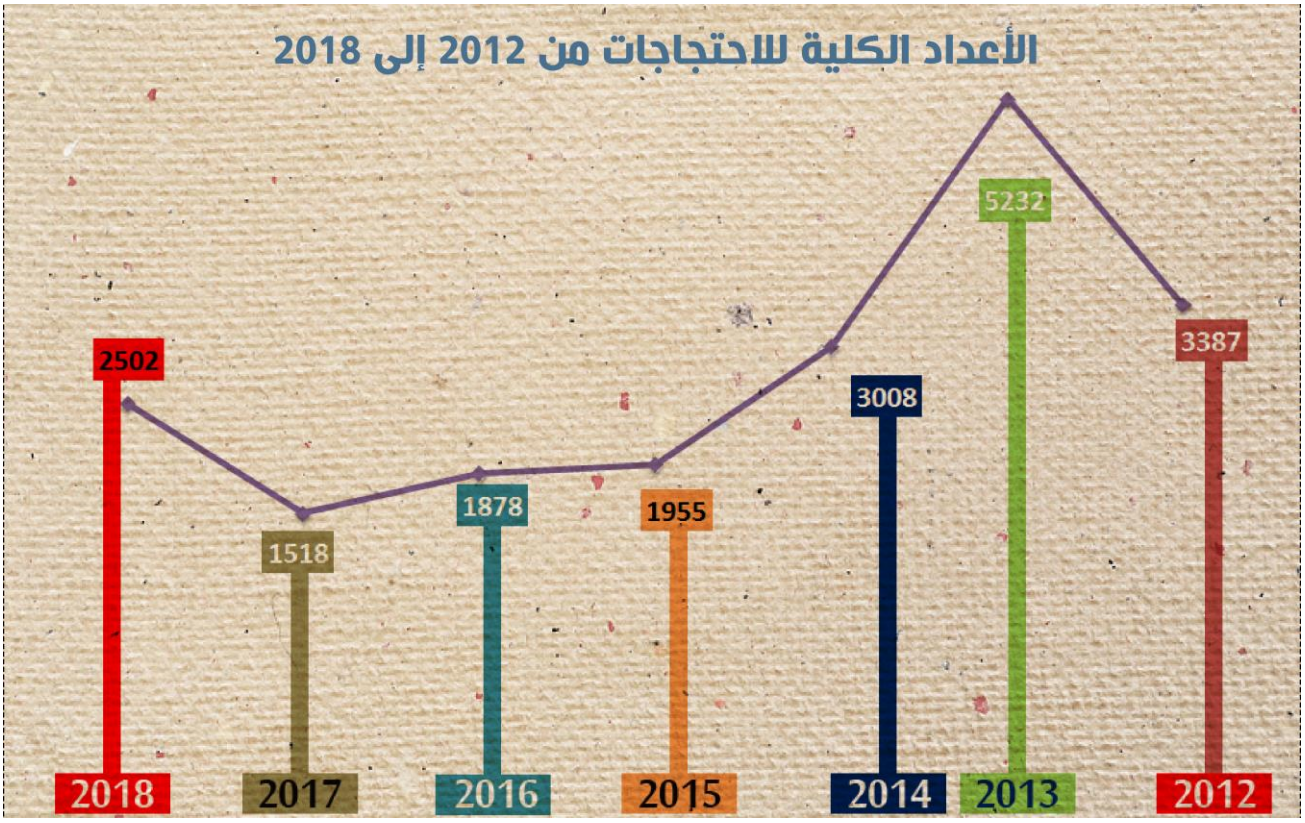

تسجل 2018 عددًا لافتًا من الاحتجاجات على الرغم من كل القيود المفروضة على الحريات المدنية وحرية الصحافة والحق في التنظيم، إذ بلغ العدد الكلي لهذه السنة 2502 احتجاجًا، وهو ما يزيد عن 2017 بنسبة 39.33%. يشهد التحول في حجم وتكتيكات الاحتجاج في 2018 إذًا على لحظة تاريخية يتفاقم فيها التعبير الشعبي عن السخط، على الرغم من تزايد القيود على مساحات النشاط العام والحقوق المدنية في الوقت نفسه.

المحتجون

اختلف الفاعلون الرئيسيون في هذه الاحتجاجات بحسب سياقات مطالبهم وأنواع الحقوق التي طالبوا بها ، وكانت الاحتجاجات المنادية بمطالب مدنية عامة هي الأكثر انتشارًا، إذ طالب المواطنون بخدمات مثل الصحة

والسكن والتعليم والمياه والطرق والصرف الصحي، أو احتجوا جراء ارتفاع كلفة المعيشة، وخصوصًا أسعار الغذاء، وجاءت هذه "الاحتجاجات المدنية" بنسبة 77.90% من مجمل احتجاجات السنة.

حل العمال في المركز التالي، بقرابة 154 احتجاجًا (6.16% من المجموع)، وتبعهم الطلبة (89 احتجاجًا، 3.56%)، والموظفون في مختلف القطاعات (64، 2.56%).

الفئات الأكثر احتجاجًا في 2018

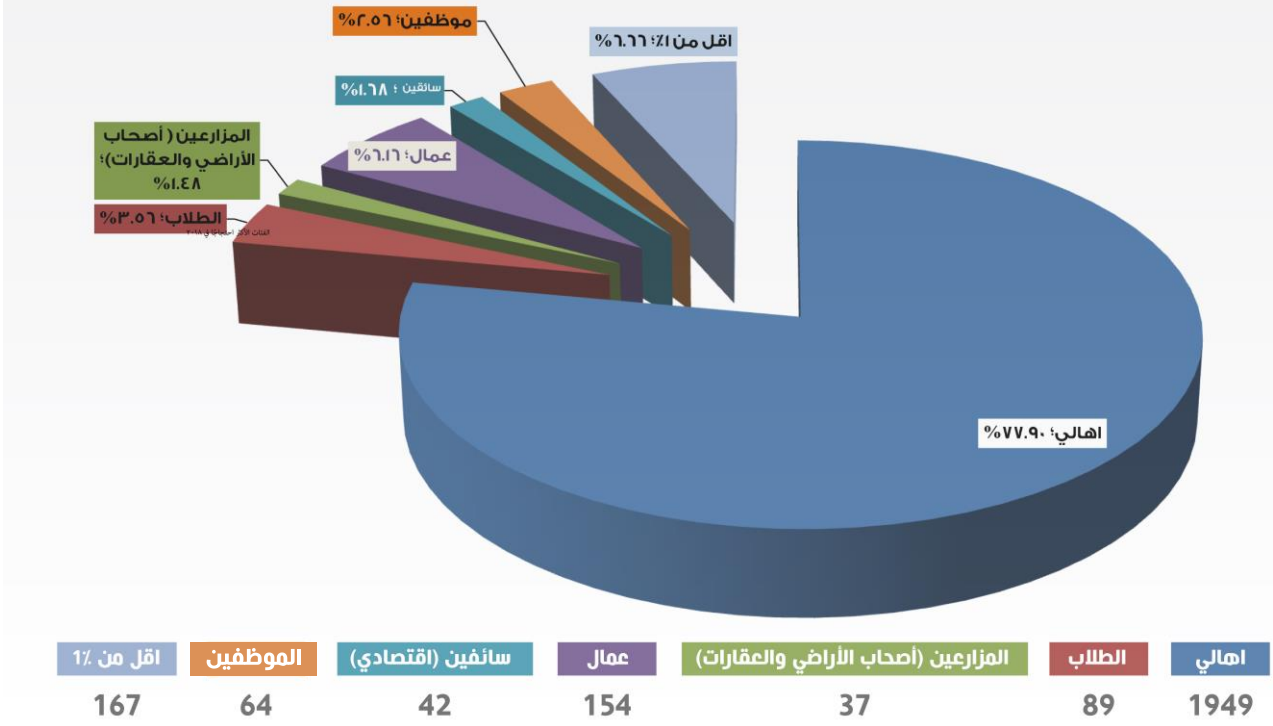

اهالي	الطلاب	المزارعين (أصحاب الأراضي والعقارات)	عمال	سائقين (اقتصادي)	الموظفين	اقل من 1٪
1949	89	37	154	42	64	167

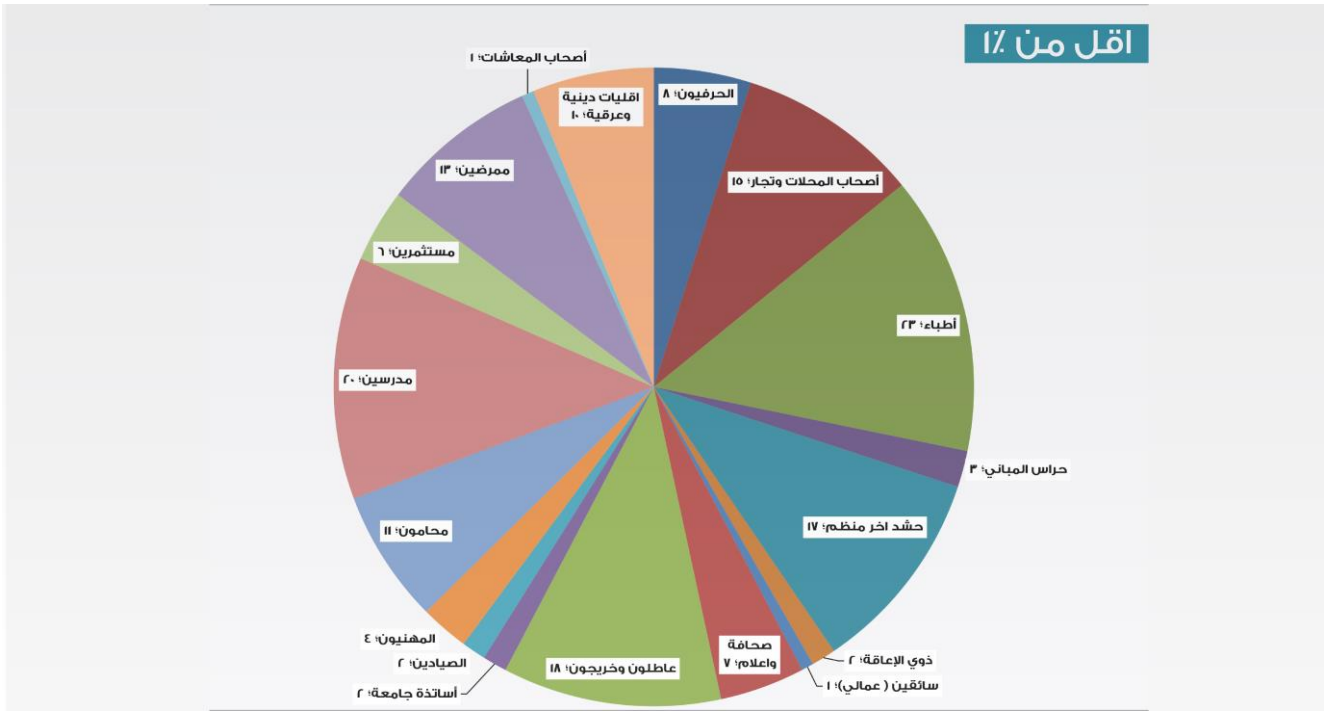

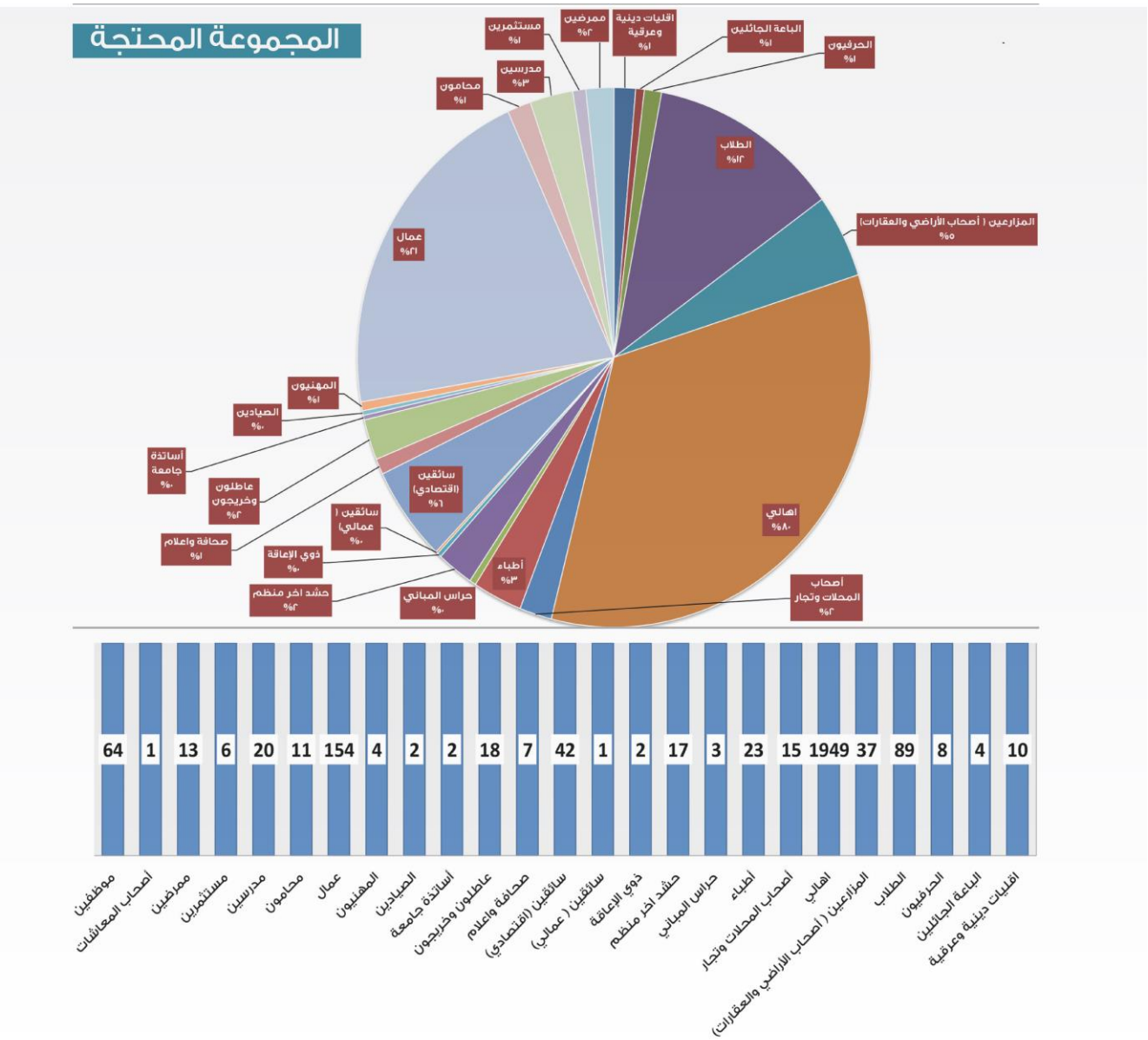

استخدم المحتجون تكتيكات وطرائق مختلفة لإذاعة مظالمهم ومطالبهم، من تقديم الشكاوى الرسمية، مرورًا بالإضرابات وقطع الطرق والتظاهر، وانتهاء بإيذاء النفس وحتى الانتحار كصورة من صور الاحتجاج. وكان تقديم الشكاوى أو عمل محاضر الشرطة أو نشر البيانات أبرز طرق الاحتجاج لهذا العام ، إذ وثقنا من هذا النوع 1968 واقعة احتجاج، معظمها في صورة شكاوى مقدمة إلى جهات رسمية، وهو عدد غير مسبوق ويشير إلى لجوء متزايد لتكتيكات احتجاجية غير صدامية، تتجنب الاتهام بخرق قانون التظاهر. جاءت التظاهرات والاعتصامات مع ذلك في المركز الثاني، محققة 275 واقعة، وتبعها عدد صادم من حالات إيذاء النفس (109 واقعة) والانتحار (79).

أخيرًا، سجلنا 79 إضرابًا أو تعطيلًا للعمل، ما يضع هذا التكتيك في المركز الرابع، وجاء تاليًا له 22 حالة من التهديد بالإضراب أو بالتظاهر.

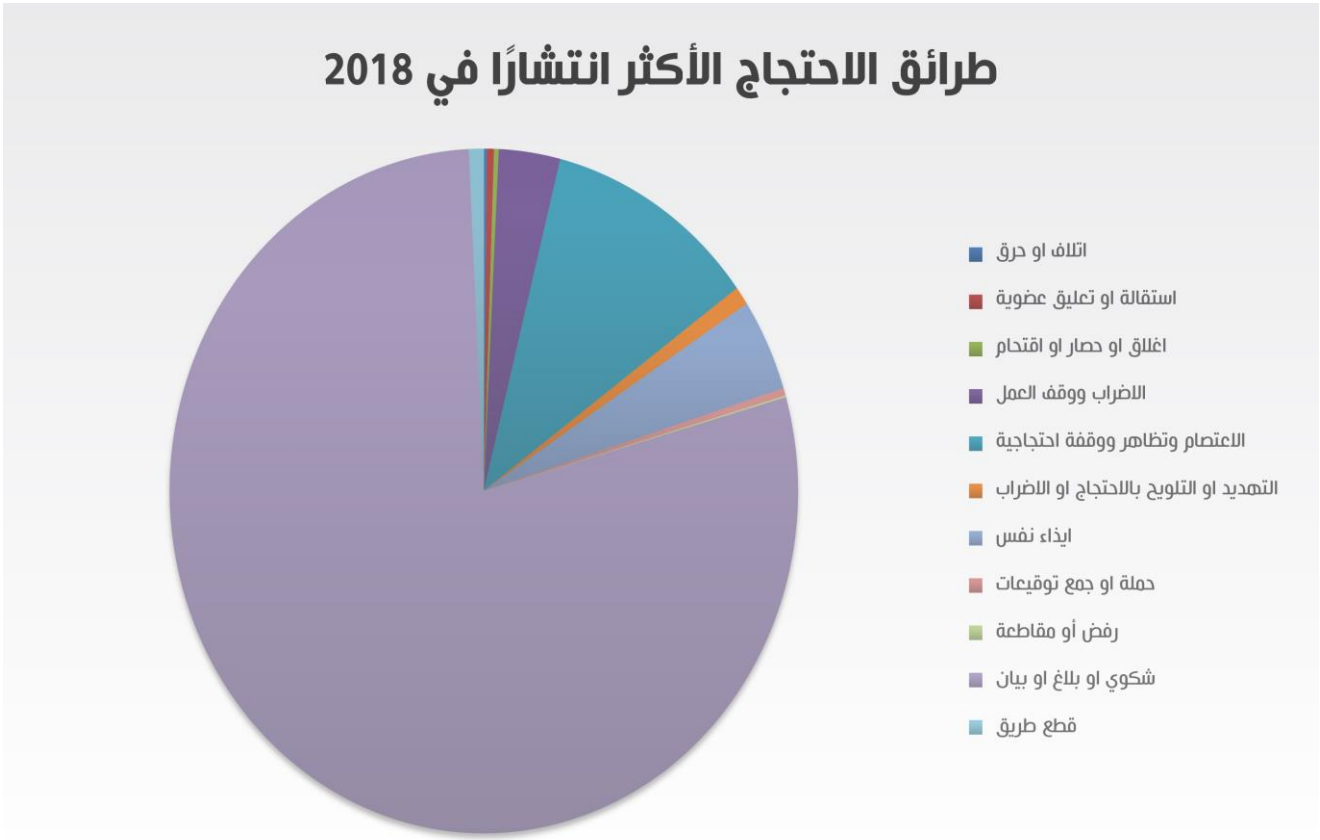

صورة ارشيفية

المطالب

يأخذنا هذا إلى مطالب المحتجين، وكان أبرزها في 2018 الحق في بنية تحتية سليمة وخدمات عامة فعالة (1140 واقعة احتجاج)، وينقسم هذا المطلب بدوره إلى عدة مطالب فرعية، تشمل تحسين الطرق وإصلاح نظام الصرف. جاء الحق في الأمن تاليًا، وشمل مطالبات بتأمين الكنائس أو شكاوى من "الكلاب الضالة." وأخيرًا، طالب المحتجون بخدمات تعليمية وصحية أفضل، وبشروط عمل وعقود توظيف أفضل، خصوصًا في الاحتجاجات العمالية.

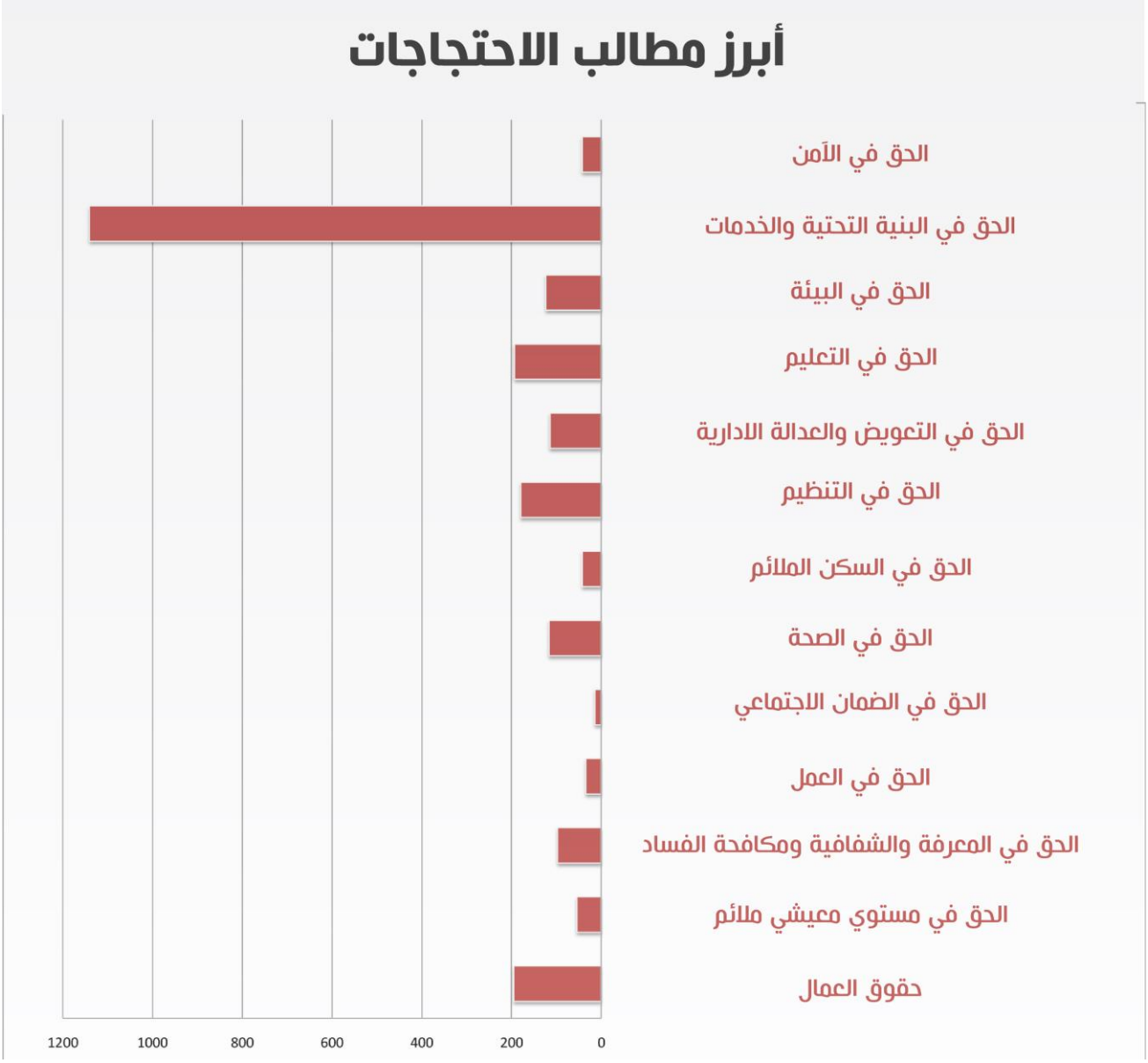

شهور السنة

بدأت 2018 بعدد 208 واقعة احتجاج في يناير، معظمها احتجاجات اجتماعية (162)، فيما سجل اكتوبر أعلى عدد احتجاجات (235)، وبعده كل من سبتمبر وديسمبر (233 لكل منها) وتلاهما مباشرة نوفمبر (232) ثم فبراير (231).

أعداد الاحتجاجات لكل شهر

الاحتجاجات الاقتصادية لكل شهر

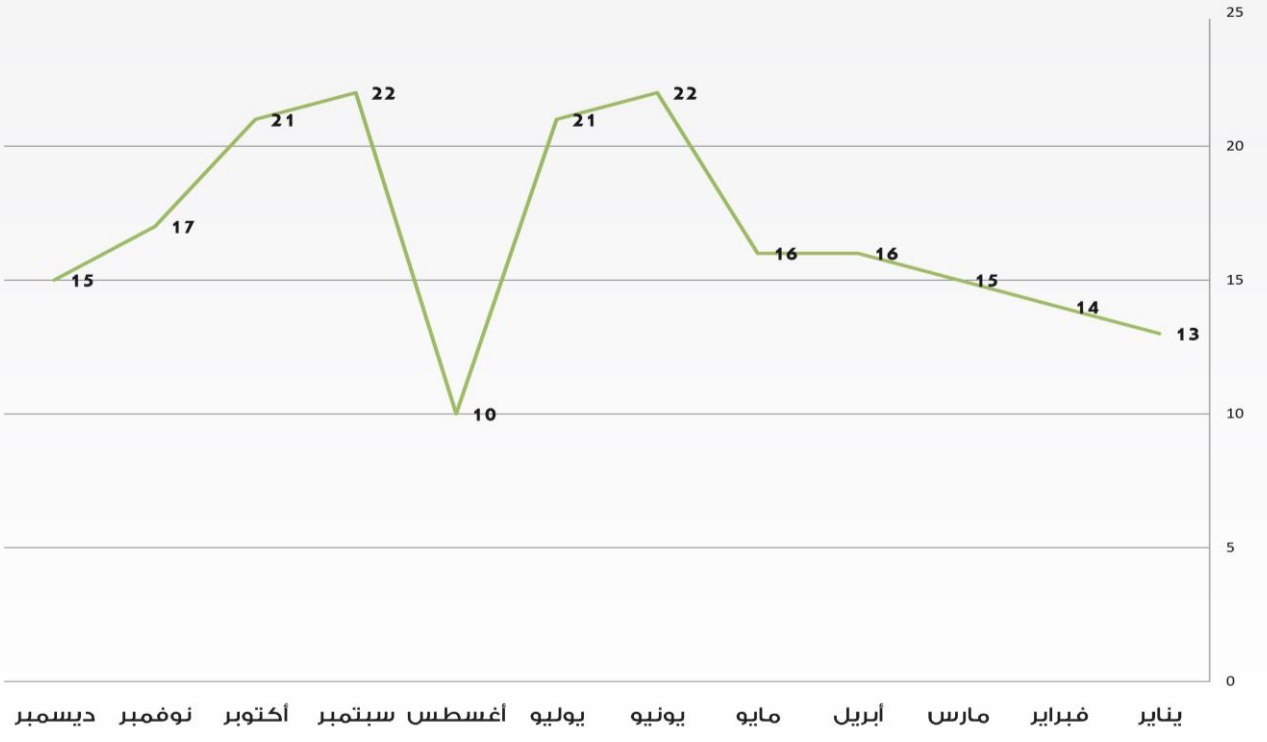

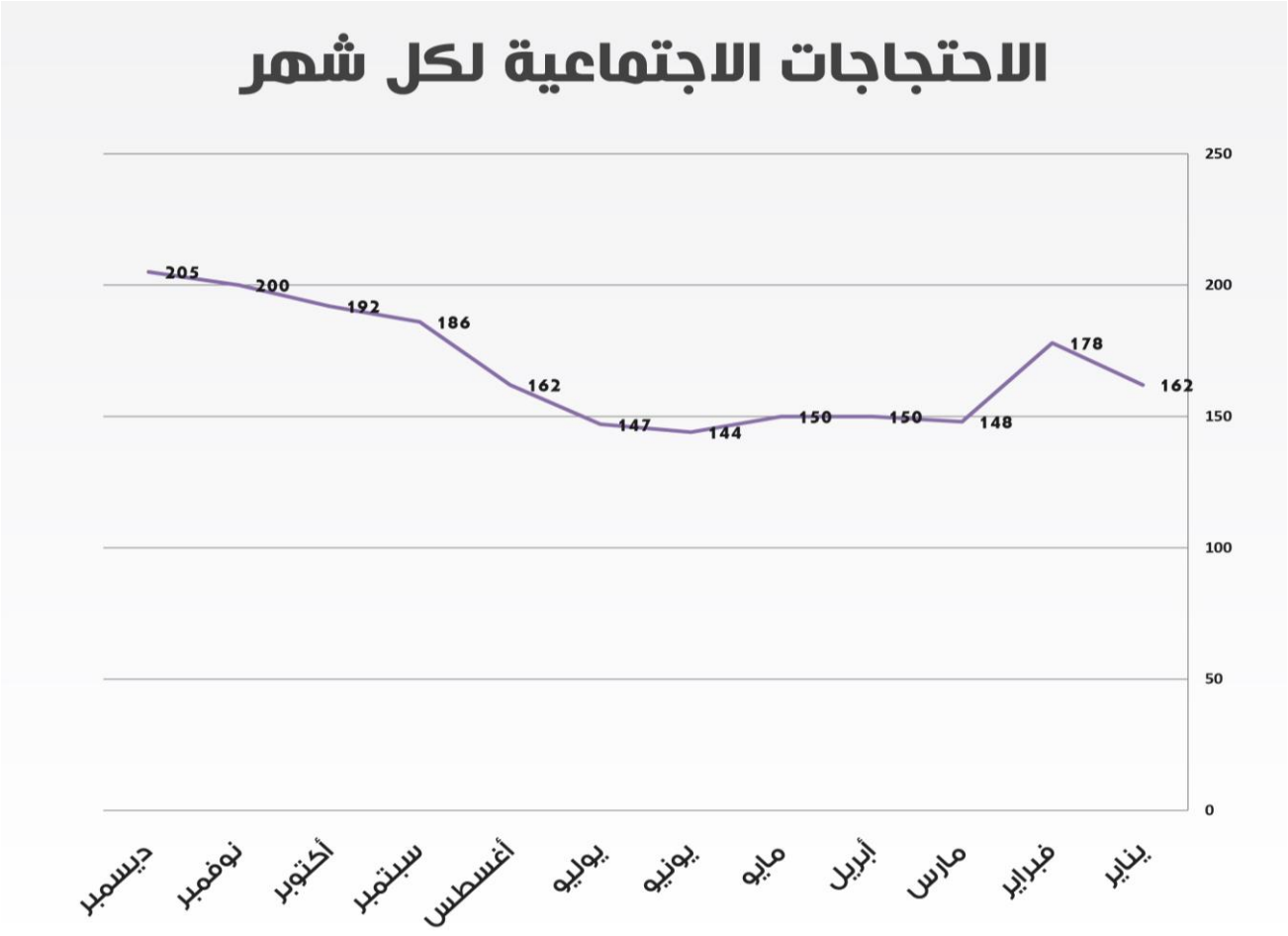

بلغت الاحتجاجات العمالية أعلى معدل لها في يناير (33) وفبراير (39)، ويمكن تفسير هذا الارتفاع في بداية السنة بتأخر صرف الأرباح، وهي ظاهرة شائعة في جميع القطاعات الاقتصادية، الحكومي والخاص والعام وقطاع الأعمال العام.

لكن معدلات الاحتجاج تبدأ بالانخفاض من فبراير، تزامنًا مع بدء العملية العسكرية "سيناء 2018" والانتشار الواسع للقوات المسلحة في الشوارع. في المرتبة قبل الأخيرة يأتي مارس (183 احتجاجًا، مزامنًا للانتخابات الرئاسية)، وأخيرًا يأتي يونيو (182 احتجاجًا). وشهدت الشهور من أبريل إلى يوليو تقلبات بسيطة، فسجل أبريل 196 احتجاجًا، وسجل مايو 197، ويونيو 182، ويوليو 187.

أعلنت مصر في يونيو عن زيادات كبيرة في أسعار الوقود والغاز،[6] كجزء من خطة الدولة للإصلاح الاقتصادي وسياسات التقشف الهادفة لإنقاذ الاقتصاد المتداعي، وهو الشهر نفسه الذي انشغل فيه الجمهور بكأس العالم لكرة القدم، والشهر نفسه الذي شهد أقل عدد من الاحتجاجات (182). كان 22 من بين هذه الاحتجاجات ذا طابع اقتصادي، و16 ذا طابع عمالي (وهو أقل عدد باستثناء ديسمبر وأغسطس اللذان سجلا 13 احتجاجًا لكل منهما). ثم عادت الاحتجاجات للزيادة بعد نهاية أغسطس لتسجل أعلى معدل لها في أكتوبر (235)، ثم سبتمبر وديسمبر (233 لكل منهما).

[6] رويترز، "مصر ترفع أسعار الوقود في خطتها للتقشف بدعم صندوق النقد الدولي" [بالإنجليزية]، 16 يونيو 2018، https://af.reuters.com/article/egyptNews/idAFL8N1TI054.

جغرافيا الاحتجاجات

	عمالى	اقتصادي	اجتماعى	
القاهرة	76	25	339	440
الإسكندرية	11	5	116	132
الغربية	16	11	99	126
الجيزة	21	21	346	388
البحيرة	2	9	72	83
الشرقية	28	5	152	185
الدقهلية	11	20	110	141
كفر الشيخ	4	9	61	74
المنوفية	13	11	78	102
السويس	1	2	7	10
القليوبية	8	10	135	153
المنيا	11	7	51	69
أسيوط	5	2	57	64
سوهاج	5	11	83	99
البحر الأحمر	4	2	8	14
الأقصر	6	5	28	39
الوادي الجديد	2	0	8	10
بورسعيد	4	5	15	24
أسوان	8	7	51	66
بنى سويف	7	6	41	54
الاسماعلية	3	4	24	31
غير محدد	6	5	4	15
الفيوم	7	2	37	46
قنا	10	7	51	68
دمياط	2	10	43	55
شمال سيناء	3	0	2	5
جنوب سيناء	2	1	3	6
مطروح	0	0	3	3
	276	202	2024	2502

احتلت القاهرة المركز الأول في عدد الاحتجاجات لعام 2018، إذ سجلت 440 احتجاجًا، بنسبة 17.59% من مجمل احتجاجات العام ، وهو غير مُستغرَب بالنظر لعدد سكان العاصمة الذي يبلغ 19.5 مليون نسمة، لكنه مرتفع قياسًا إلى 2017 التي لم تسجل القاهرة فيها إلا 243 احتجاجًا فقط. نسبة 17.27% من الاحتجاجات في القاهرة لهذا العام كانت احتجاجات عمالية، وتضعها هذه النسبة أعلى من أي مدينة أخرى، لكن الاحتجاجات الاجتماعية كانت أبرز أنواع الاحتجاجات مع ذلك، بنسبة 77.05%.

جاءت الجيزة في المركز الثاني (338 احتجاجًا، 15.51%)، منهم 346 احتجاجًا اجتماعيًا، ما يجعلها في المركز الثاني بعد القاهرة كذلك، والتي سجلت 339 احتجاجًا اجتماعيًا. أما الاحتجاجات العمالية في الجيزة فكان

عددها 21، ما يضعها في المركز الثالث بعد القاهرة والشرقية، وعمومًا زاد عدد الاحتجاجات في المحافظة بنسبة 146% تقريبًا عن 2017، عندما سجلت 158 احتجاجًا فقط.

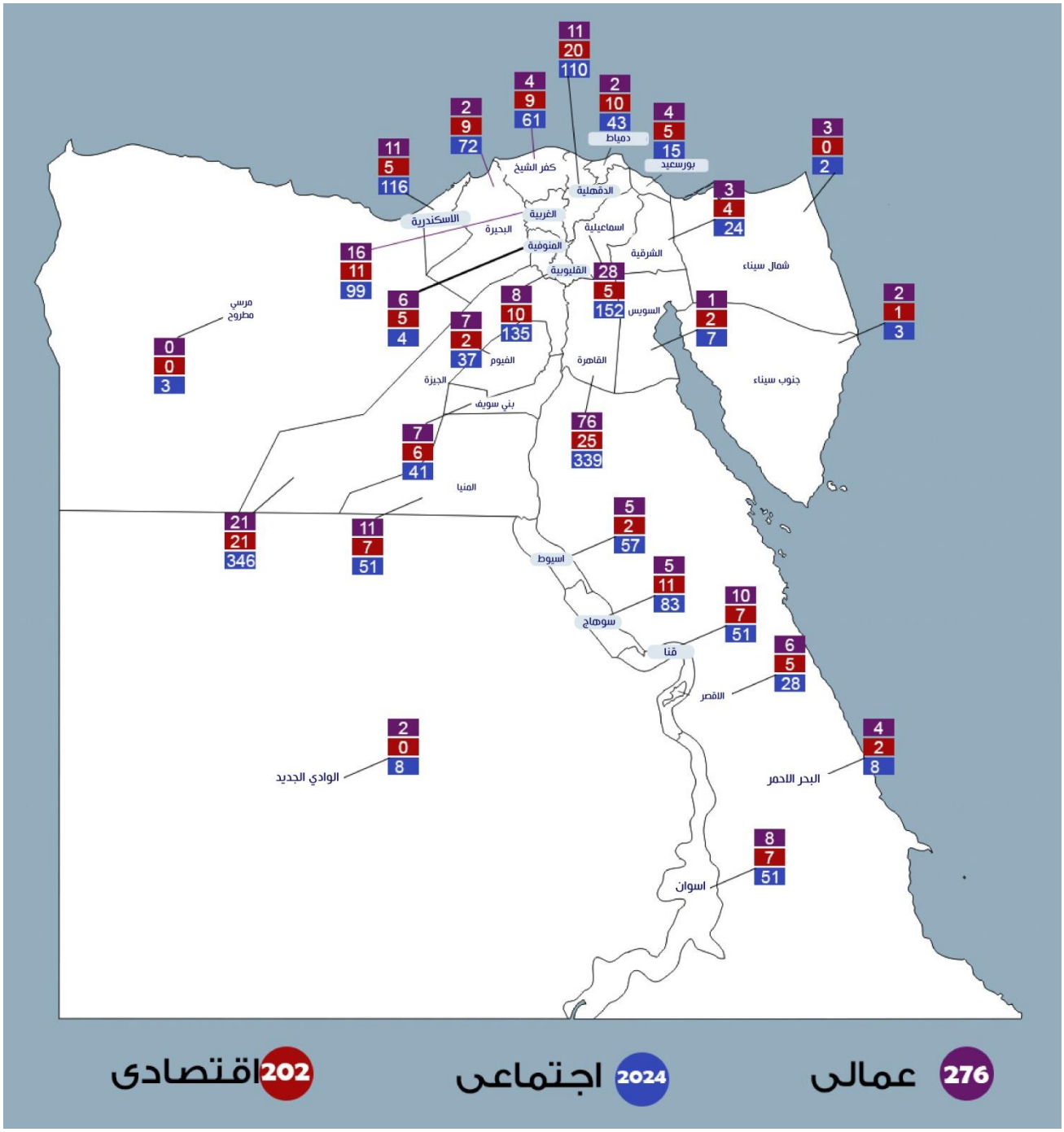

جاءت محافظة الشرقية في المركز الثالث (185، 7.39%)، لكن بعدد أعلى من الاحتجاجات العمالية (28) نسبة إلى الجيزة، وبعدها القليوبية (153 احتجاجًا، 6.12%)، ثم الغربية في المركز السابع (126، منها 16 احتجاجًا عماليًا)، على الرغم من كونها محلًا لأنشطة صناعية واقتصادية متعددة في الدلتا. وسجلت الإسكندرية 132 احتجاجًا.

أما الصعيد، فوثقنا في محافظاته مجتمعة، المنيا وأسيوط وسوهاج والأقصر وبني سويف وأسوان وقنا، 459 احتجاجًا، بنسبة 18.34% من إجمالي الاحتجاجات في مصر، وهو انخفاض بنسبة 2% عن 2017. وأخيرًا،

سجلت شبه جزيرة سيناء بمحافظتيها، شمال سيناء وجنوب سيناء، إضافة إلى محافظة البحر الأحمر، 25 احتجاجًا فقط، أي 0.88% من المجموع.

نظرة أشمل

الاحتجاجات العمالية

لا تشير كلمة "عامل" فقط إلى عمال المصانع، لكنها تشمل كل صور العمل وعلاقات الموظفين بأصحاب العمل، وبغض النظر عن القطاع الاقتصادي المعني. تتنوع أسباب الاحتجاج بين مدفوعات متأخرة ومطالبة بعلاوات توازي ارتفاع الأسعار أو مطالبة بعقود دائمة بالنسبة إلى العمالة المؤقتة.

كانت الحركة العمالية المصرية طوال تاريخها واحدة من المحركات الأساسية للاحتجاج الجماهيري، وكان حراكها دائمًا سابقًا للانتفاضات الواسعة، كأن مهدت احتجاجات عمال المحلة في 2008 الطريق للثورة في 2011، كما مهدت موجة من الإضرابات في السبعينيات لانتفاضة 1977. لهذه الأسباب، يبدو أن الحكومة الحالية توظف كل ما تملك من أدوات سياسية وأمنية وقضائية لإجهاض الحركة العمالية وتقويض النقابات المستقلة، والسمة مشتركة للحكومات التي تعاقبت منذ 2011 هي حصار الحراك العمالي، بدءًا بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة (فبراير 2011–يونيو 2012)، ومرورًا بحكومة الإخوان المسلمين (يونيو 2012–يوليو 2013)، ثم حكومة عدلي منصور (يوليو 2013–يونيو 2014)، وانتهاءً بالرئيس عبد الفتاح السيسي (يونيو 2014–). من مظاهر هذا الحصار للحركة العمالية أن عاد الاتحاد العام لنقابات عمال مصر إلى الساحة،[7] مهيمنًا على خطابات النقابات والعمال، وممثلًا للدولة أمام العمال بدلًا من أن يمثل العمال أمام الدولة.

من مظاهر هذا الحصار تولي أشخاص ممثلين للدولة ومرددين لخطابها نقابات الصحافيين والمهندسين والمحامين، ويمكن الإشارة مثلًا إلى ضياء رشوان الذي انتخب مؤخرًا لرئاسة نقابة الصحافيين، باعتباره صحافيًا منحازًا للدولة ورئيسًا حاليًا للهيئة العامة للاستعلامات، والتي كانت من الأبواق الصاخبة للحكومة إذا يتعلق الأمر بإدانة أي نقد تتلقاه الدولة من الإعلام الأجنبي أو منظمات حقوق الإنسان. دعمت الدولة رشوان كمرشح لرئاسة النقابة في 2019، بعدما كانت النقابة نفسها مركزًا للمعارضة السياسية من 2016 إلى 2017 في أزمة تيران وصنافير. وبنفس الطريقة، هيمنت قائمة "مهندسين في حب مصر" على نقابة المهندسين، وهي واحدة من أضخم المؤسسات المهنية في مصر، بعد اكتساحها للقوائم اليسارية.

أصدر الرئيس السيسي في 2017 قانون النقابات العمالية الجديد،[8] والذي تلقى نقدًا من منظمة العمل الدولية،[9] واتهامات بالانحياز للاتحاد العام وخرق حقوق النقابات المستقلة. تؤدي كثير من مواد القانون إلى

[7] عقد الاتحاد العام لنقابات عمال مصر في يناير 2018 مؤتمرًا لتأييد الرئيس الحالي، عبد الفتاح السيسي، قبل الانتخابات الرئاسية، مشجعًا العمال على التصويت. "شاهد.. اتحاد نقابات عمال مصر يدشن مؤتمرًا لتأييد الرئيس السيسي،" فيديو (يوتيوب)، 5:29، 30 يناير 2018، https://www.youtube.com/watch?v=XBR12V4pwtQ.

[8] اليوم السابع، "السيسى يصدق على قانون المنظمات النقابية العمالية وحماية حق التنظيم النقابى،" 18 ديسمبر 2017، https://bit.ly/2YJWZYc.

[9] مدى مصر، "مصر على القائمة السوداء لمنظمة العمل الدولية، مجددًا" [بالإنجليزية]، 7 يونيو 2017، https://madamasr.com/en/2017/06/07/news/u/egypt-blacklisted-again-by-international-labor-organization/.

تعقيد الشروط المطلوبة من النقابات المستقلة لتقنين أوضاعها،[10] أو تمارس تضييقات منهجية على الحقوق والحريات النقابية على مستويات عدة، سواء في القطاعات الحكومية والعامة أو الجهاز الإداري للدولة أو الخدمة المدنية أو العمالة الموسمية.

الاحتجاجات العمالية في 2018

وثقنا 276 احتجاجًا عماليًا في 2018، أي 11.03% من مجموع الاحتجاجات، ومقارنة بالخمس سنوات الأخيرة، يسهل ملاحظة انخفاض تدريجي ، من 2239 احتجاجًا في 2013، إلى 1609 في 2014، ثم 993 في 2015، و751 في 2016، و450 في 2017، وأخيرًا 276 في 2018.

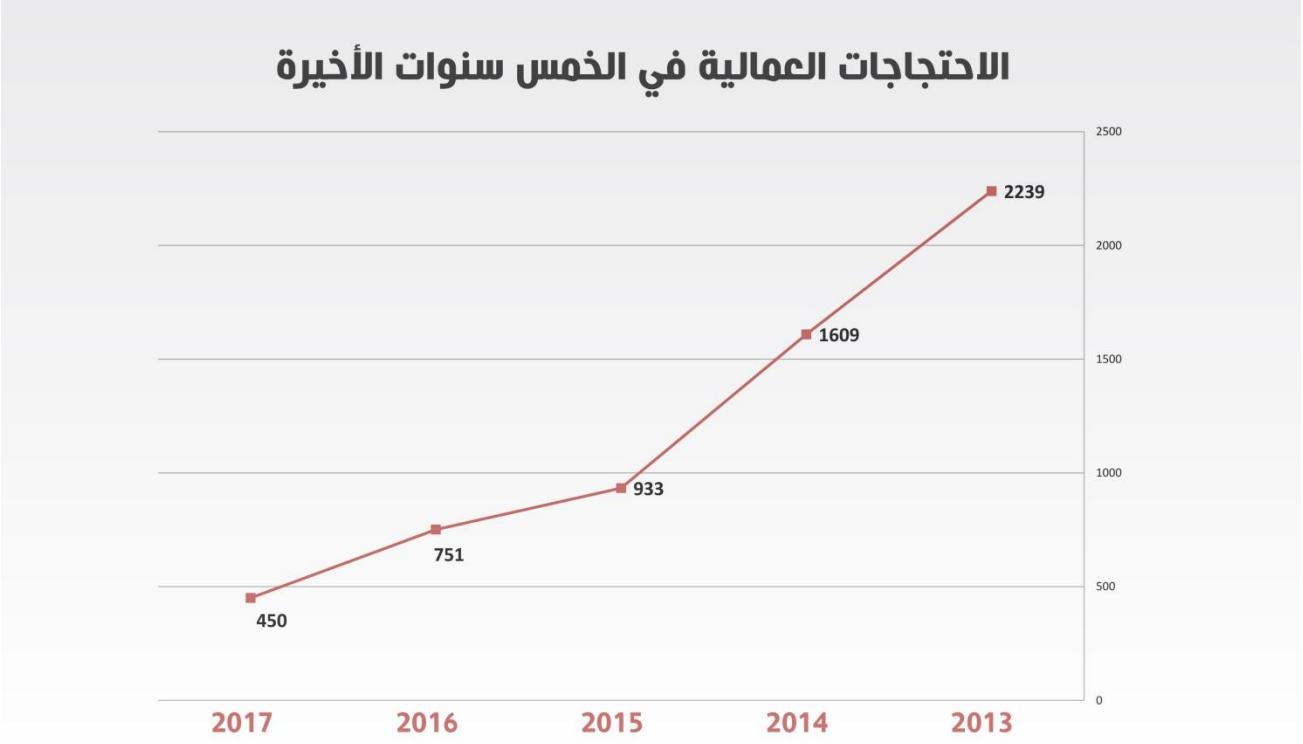

كان متوسط عدد الاحتجاجات لكل شهر 23 احتجاجًا، لكن مع ذلك أظهرت الشهور تباينًا كبيرًا في ما بينها، فسجل فبراير أعلى معدل للاحتجاج العمالي (39)، فيما جاء ديسمبر وأغسطس في ذيل القائمة (13 لكل منهما).

يبدأ الرسم البياني من نقطة عالية في شهر يناير (33)، وهو ثاني أعلى المعدلات، ثم يبلغ أقصاه في فبراير، ويتقلب بين مارس وأغسطس بمتوسط 21 احتجاجًا للشهر، ويسجل سبتمبر 25 احتجاجًا، وبعدها يبدأ الانخفاض حتى نهاية العام، عندما يسجل ديسمبر 13 احتجاجًا فقط.

جاءت الاحتجاجات في القطاع الحكومي في المركز الأول (56.88%) بالنسبة إلى مختلف الاحتجاجات العمالية، وهو المركز نفسه الذي احتلته في 2017 بنسبة 67.5% من المجموع آنذاك، وبالطريقة نفسها استمرت

[10] منصة العدالة الاجتماعية، قانون المنظمات النقابية ولوائحه تخالف الدستور والمواثيق الدولية [بالإنجليزية]، 15 أكتوبر 2018، https://bit.ly/2uGykGc.

احتجاجات القطاع الخاص كذلك في المركز الثاني، محققة 26.09% من مجموع الاحتجاجات، وكانت نسبتها في 2017 تساوي 17.3%.

من بين 276 احتجاجًا، جاء القطاع الحكومي في المركز الأول (157 احتجاجًا)، ثم القطاع الخاص (72)، وأخيرًا القطاعين العام وقطاع الأعمال العام (47).

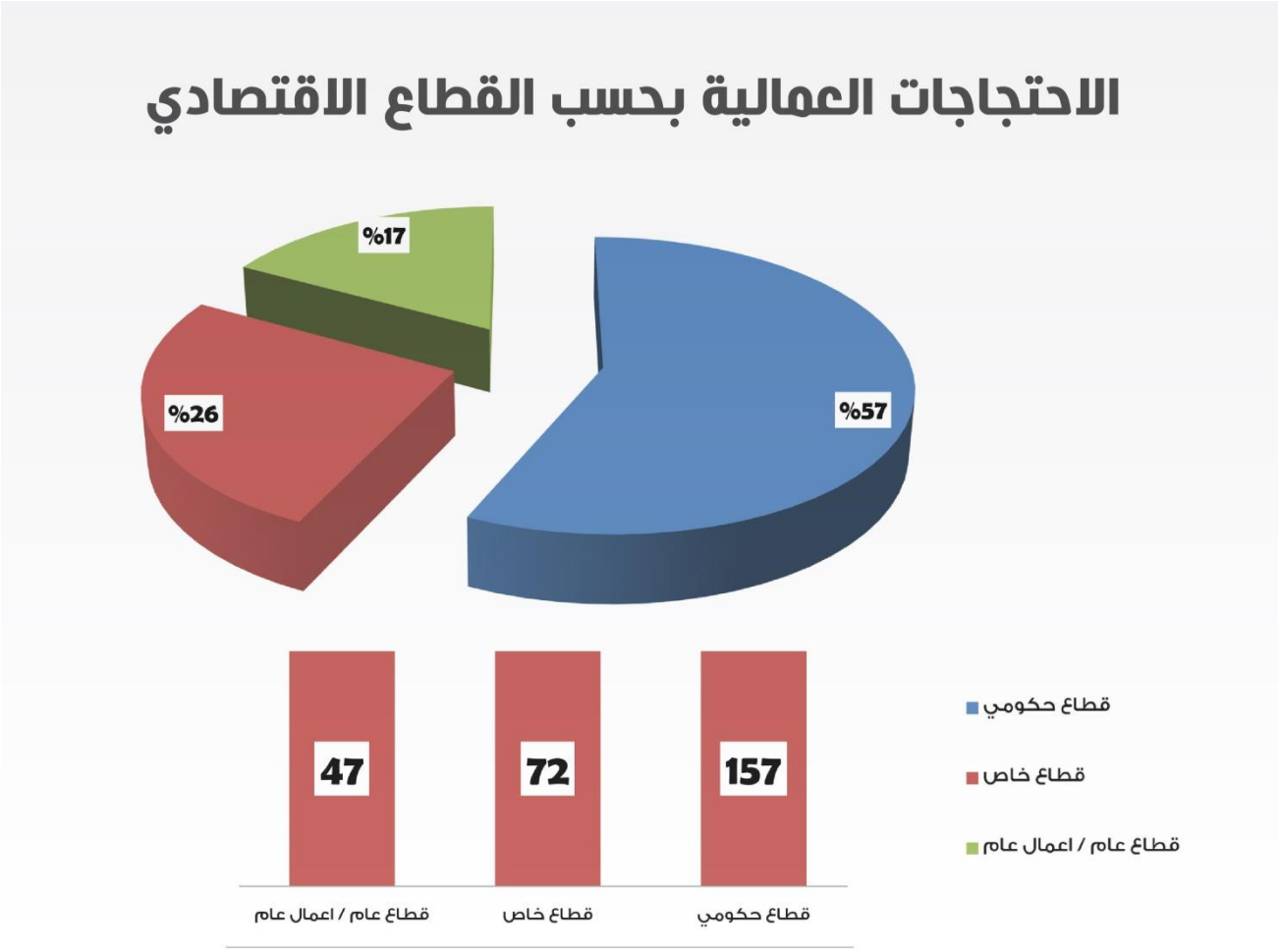

ومن بين 157 احتجاجًا في القطاع الحكومي، يبين الرسم (الشكل 10) متوسط الاحتجاجات عند 13 احتجاجًا للشهر، ويبلغ أقصى مداه في مايو (23) وأقل مداه في ديسمبر (5). معظم هذه الاحتجاجات موثقة في القاهرة (38)، ثم المنيا (11)، والغربية (10)، ولم توثق أي احتجاجات في مرسى مطروح أو السويس، فيما شكلت احتجاجات القطاع الحكومي في محافظات المنيا والوادي الجديد وشمال سيناء نسبة 100% من الاحتجاجات العمالية لهذه المحافظات.

أما متوسط الاحتجاجات للشهر في القطاع الخاص فكان ستة احتجاجات، وبلغ المعدل أقصاه في فبراير (13)، ثم سبتمبر (11)، ويناير (10)، وكانت أخفض نقطة في المنحنى هي نوفمبر (3). وفي هذه الاحتجاجات حافظت القاهرة على صدارتها إذ سجلت 22 احتجاجًا، وبعدها الشرقية (17)، أما الإسماعيلية والقليوبية والسويس فسجلوا أقل معدلات لاحتجاج القطاع الخاص.

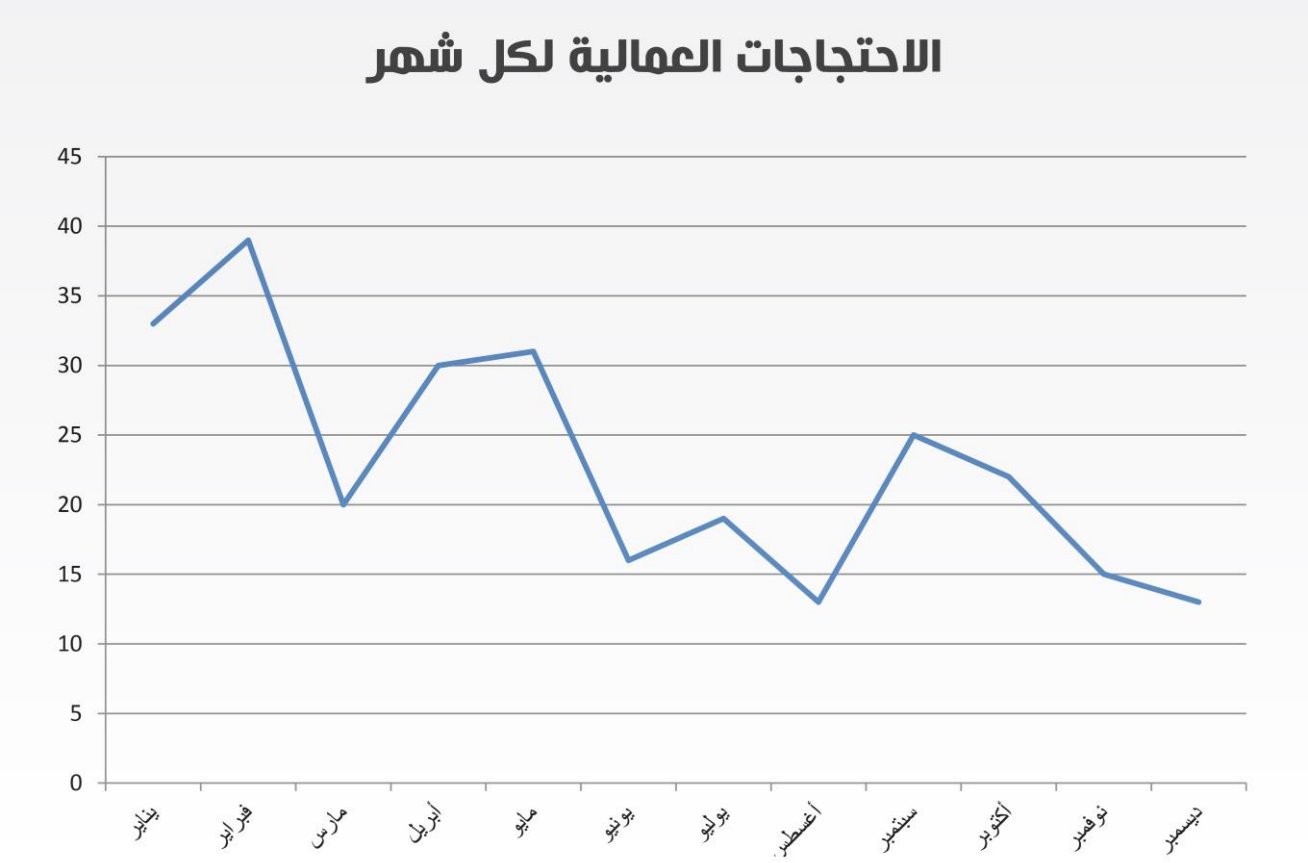

وسجل القطاع العام وقطاع الأعمال العام مجتمعين 47 احتجاجًا، أي 17.03% من مجموع احتجاجات 2018، وتصدرت القاهرة كذلك هذا القطاع، فسجلت 16 احتجاجًا، أي 21.05% من مجمل احتجاجاته. كان المتوسط أربعة احتجاجات للشهر، وبلغت أقصى معدل لها في أكتوبر (7) وأقل معدل في مارس وأبريل ويونيو (3 لكل منهم).

المحتجون وطرائق الاحتجاج

لجأ العمال إلى طرائق متعددة لبث مطالبهم وإعلان سخطهم من سياسات أو ممارسات معينة في المؤسسات أو أماكن العمل أو الشركات أو الأجهزة التي ينتمون إليها. وثق فريق المنصة سبع حالات للاستقالة أو الانقطاع عن العمل نتيجة عدم الرضا عن سياسات أو ممارسات معينة، وحالتين لاحتلال أو اقتحام مكان العمل، وكان بطلا الحالتين الأخيرتين موظفين بعقود مؤقتة في الحكومة، احتج واحد منهما على سوء الإدارة، واحتج الآخر على الإهانة اللفظية من مديره.

مع كل المخاطر التي يتحملها هؤلاء المحتجون الذين قد يتعرضوا للسجن أو الاعتقال أو الفصل أو الإحالة المبكرة للمعاش، فقد سجلنا هذا العام 47 إضرابًا وتعطيلًا للعمل بالإضافة إلى 85 مظاهرة واعتصامًا. تنوع العمال المشاركون في هذه الاحتجاجات، ومجموعها 130 احتجاجًا، بين عمال موسميين ومؤقتين وعمال بعقود، وشهد 10 من هذه الاحتجاجات تدخلًا أو تهديدًا بالتدخل من قبل قوات الشرطة.

سجلنا كذلك 14 حالة لعمال يهددون بالتظاهر أو الإضراب، وكان تسعة من هؤلاء يطالبون بتعويضات بعد نقلهم، أو بأجور وعلاوات متأخرة، أو مساواة مع العمال بعقود دائمة.

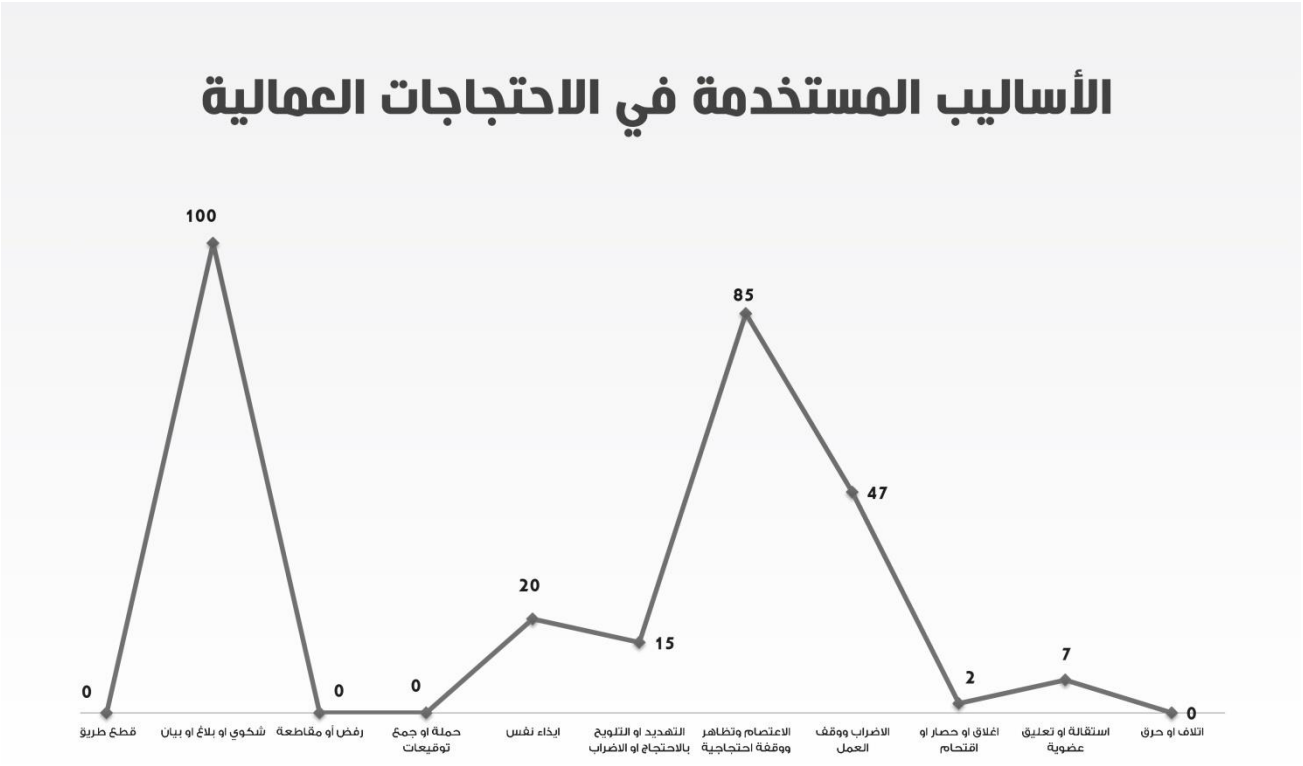

إضافة لهؤلاء، وجدنا 20 حالة إيذاء نفس، ويشمل هذا الإضراب عن الطعام، وكلها في القطاع الحكومي، وجاءت هذه الحالات اعتراضًا على النقل أو مطالبة بحقوق مالية مساوية لموظفين آخرين في رُتبٍ أعلى أو اعتراضًا على خصومات طالت الأجور. وكان ضحايا هذه الحالات خمسة مدرسين وستة عمال وموظفين وستة أطباء وممرضين، وحالة لعامل موسمي متخرج حديثًا يطالب بالتوظيف من قبل وزارة التعليم العالي. وسنجري مزيدًا من التحليل لاحتجاجات إيذاء النفس عند مناقشة الاحتجاجات الاقتصادية.

سجلنا كذلك 100 احتجاجًا في شكل تقديم شكوى رسمية، وهؤلاء موزعون على القطاعات الاقتصادية وأنواع العمل كلها، وتتنوع طبيعة هذه الشكاوى فتشمل مثلًا مطالبة لوزير القوى العاملة بالتدخل لتعيين العمالة المؤقتة، ومطالبة بمكافآت متأخرة من السنة الماضية أو مكافآت معطلة، ومطالبة براتب التقاعد، أو عودة زملاء مفصولين، أو إصلاحات في وزارة البترول. كانت هذه الشكاوى عمومًا تطالب بتدخل المسؤولين من أجل حل مشكلة ما، ومن اللافت أن 10 من هذه الشكاوى قدم إلى أجهزة نقابية أو نقابات، عامة أو مستقلة، ويندرج معظم هذه الشكاوى تحت بند الحق في أجر عادل.

وبالنظر إلى طرائق الاحتجاج المختلفة عبر القطاعات الاقتصادية، نجد أن القطاع العام وقطاع الأعمال العام شهدا سويًا 17 حالة احتجاج عن طريق رفع شكوى، وحالتين من التهديد بالإضراب أو الاعتصام، و27 حالة لإضراب أو تعطيل للعمل، وواحدة فقط لاستقالة جماعية. أما القطاع الخاص فشهد 25 شكوى، من قبل عمال يحتجون على فصل أو إخلال باتفاق مالي أو يطالبون المسؤولين بالتدخل في السياسات المتعسفة لأصحاب أعمالهم. شهد القطاع الخاص كذلك 41 حالة للتظاهر والاعتصام، وثلاث حالات لاستقالات من قبل موظفين يحتجون على سياسات الإدارة.

أما القطاع الحكومي، الذي يسميه بعض المراقبين "ديناصور"[11] مصر العجوز، فقد شهد 58 شكوى من من عمالٍ مختلفي المشارب، كعمال المصانع أو موظفي الهيئات التعليمية أو أئمة الأوقاف أو المدرسين بنصف دوام أو الباحثين في وزارة الزراعة أو أصحاب المعاشات أو عمال المستشفيات. واشتمل القطاع نفسه على 18 حالة سبق ذكرهم لإيذاء النفس، و64 حالة للاعتصام والتظاهر والإضراب، وشارك في معظم هذه الحالات ما يزيد عن عشرة متظاهرين، وكان بعضها لمحتج واحد فقط.

ليست الزيادة في عدد احتجاجات القطاع الحكومي مفاجئة، ومن المتوقع أن تستمر في الزيادة، بالنظر إلى رد الفعل المحتمل (وربما الغضب العارم المتوقع) نحو خطط الحكومة المعلنة لتخفيض أعداد موظفي الحكومة، والتي لم تنفذ بعد. بلغ عدد موظفي الحكومة في 2017/2016 خمسة ملايين موظف، أي أقل بنسبة 13% من 2016/2015 عندما كان عددهم 5.8 مليونًا، وهذا وفق تقرير رسمي من 2017 أصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. والتخفيض المتوقع في عدد الموظفين هو جزء من التزامات مصر- تجاه خطط صندوق النقد الدولي، الذي يدعم الإصلاحات الاقتصادية الحالية بقرض يبلغ 12 مليار دولار، ويتوقع في المقابل أن تخفض الدولة إنفاقها العام، وتخفض كذلك نسبة البطالة.

أعلنت الحكومة سابقًا عن مقترحات لتخفيض عدد أيام العمل لموظفي الجهاز الإداري للدولة، دون تخفيض مرتباتهم، من أجل "ترشيد الإنفاق وتقليل الاختناق المروري،" بحسب اقتراح للحكومة كان رائجًا في وسائل الإعلام عام 2018. ولقت مثل هذه المقترحات دعمًا آخر من خطاب للرئيس عبد الفتاح السيسي- في 2015، أعرب فيه عن استيائه من العدد الكبير لسبعة ملايين موظف حكومي وقتئذ، في الوقت الذي لم تحتج الدولة فيه أكثر من مليون موظف في رأيه.

ومؤخرًا جعل قانون الخدمة المدنية الجديد هذا النوع من التخفيض لعدد الموظفين محتملًا، إذ يمنح القانون المؤسسات حق فصل الموظفين بناءً على تقييماتهم السنوية لسنتين متتاليتين، وهو ما يفتح الباب للفصل في حال ضعف التقييم. ربما تكون أهم الأسئلة المطروحة للبحث والمتابعة الآن هي ما الذي تخبئه 2019 لموظفي الحكومة، وكيف سينظمون أنفسهم في حال احتجوا، وأخيرًا كيف ستستجيب الحكومة إذا قامت ضدها بيروقراطيتها التي كانت عادة وفية لها؟

الاحتجاجات الاقتصادية

نستخدم تعبير "الاحتجاج الاقتصادي" في الإشارة إلى الاحتجاجات المتعلقة بالعمل أو شروطه في مؤسسات أو هيئات غير رسمية، كحالات سائقي التاكسي- أو باعة الشوارع أو الفلاحين أو حديثي التخرج والعاطلين الباحثين عن عمل. وهذه الاحتجاجات تأتي منفصلة عن الاحتجاج العمالي لأنها عادة غير محصورة في العلاقة بين العمال وأصحاب العمل.

[11] تستخدم بعض الشخصيات العامة تعبير "ديناصور" لنقد العدد الضخم من الموظفين في الحكومة. انظر لميس الحديدي، "'الديناصور' الإداري،" المصري اليوم، 14 أبريل 2014، https://www.almasryalyoum.com/news/details/429004.

ترتبط هذه الاحتجاجات عادة بالسياسات الحكومية وآثارها على المصالح الاقتصادية لمختلف الجماعات، كأصحاب المشاريع الصغيرة أو المهنيين. واحتجاجات الصحافيين مثلًا على قوانين المجلس الأعلى للإعلام الجديدة، والتي يُفترض بها تنظيم عملهم، تعد وفق هذا التقرير احتجاجًا اجتماعيًا، بعكس ما إذا احتج الصحافيون في جريدة معينة على تأخر أجورهم، ما سيعد احتجاجًا عماليًا. يعني هذا أن الاحتجاج الاقتصادي يرتبط بقطاعات كاملة تتأثر مصالحها ومصادر معاشها بسياسات الدولة، وكمثال آخر، لو احتج الفلاحون على تسرب مياه المجاري إلى أراضيهم وإفسادها لمحاصيلهم، فهذا احتجاج اقتصادي، بعكس احتجاجهم على نشر مياه المجاري للروائح الكريهة أو الأمراض، وهو ما سيعد احتجاجًا اجتماعيًا.

وفق هذه المعايير، استطعنا توثيق 202 احتجاجًا اقتصاديًا في 2018، بنسبة 8.07% من مجمل احتجاجات العام، وبمتوسط يبلغ 17 احتجاجًا للشهر، ومعدل أقصى يبلغ 22، مرة في يونيو بالتزامن مع موجة جديدة من ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية والوقود والغاز والديزل والمواصلات، ثم مجددًا في سبتمبر، وفي المركز الثاني مباشرة كان شهر يوليو (21). أما أقل عدد مسجل للاحتجاجات فكان في يناير (13)، وفي المراتب الثالثة إلى الخامسة يأتي تباعًا نوفمبر (17) ثم مايو وأبريل (16) ثم ديسمبر (15).

وسجلت القاهرة أعلى معدل احتجاج (25)، وهو يساوي تقريبًا ثُمن الاحتجاجات الاقتصادية لهذا العام، وجاءت بعدها الجيزة (21)، ثم الدقهلية (20)، ولم تسجل محافظات مرسى مطروح أو شمال سيناء أو الوادي الجديد أي احتجاجات اقتصادية، أما مدن القناة فسجلت مجتمعة 11 احتجاجًا، و45 احتجاجًا لمحافظات الصعيد .

المحتجون وطرائق الاحتجاج

وثقنا هذا العام 38 احتجاجًا لمجموعات مدنية وفلاحين، طالب 25 منهم بتدخل الحكومة لإصلاح الطرق والكباري، وتنقية مياه الري و/أو إتاحتها للمزارعين، وصرف الأدوية للماشية، فيما احتج آخرون على نقص المرافق العامة كالمياه أو البنية التحتية، واعترض غيرهم على تهالك مرافق أخرى، أو على انتشار الثعابين في أراضيهم. كل هذه المظالم طالت النشاط الزراعي بصورة أو أخرى، إما بإيذاء المحصول أو الفلاحين أنفسهم أو أراضيهم، ما يعني أنها أثرت من ثمَّ في مصادر معاشهم.

وكان أصحاب المحلات والتجار فئة أخرى من المحتجين بدوافع مختلفة، وبرز منهم أصحاب المخابز التي توفر الخبز المدعم وتواجه أحيانًا مشكلات مع وزارة التموين بخصوص الأسعار أو حصص القمح أو أنظمة البطاقات الممغنطة التي تعتمد عليها منظومة التموين.

سجلنا 15 احتجاجًا من قبل أصحاب المحلات والبقالين والجزارين وبائعي السمك وتجار السلع التموينية أو المستوردة، وكانوا يطالبون بتدخل الحكومة لإيقاف ممارسات معينة (كإعدام الماشية المصابة ببعض الأمراض) أو يعترضون على سوء النظام الرقمي المستخدم من قبل تجار السلع التموينية، أو يرفضون دفع رسوم زائدة، أو يطالبون بتقنين أوضاعهم كما في حالة الأكشاك.

ونظم صيادو محافظة البحر الأحمر احتجاجًا لمطالبة مسؤولي الأجهزة الإدارية والأمنية بتعيين واضح للمناطق التي يُحظر فيها الصيد، وهي قضية تعود إلى 9 فبراير 2018، عندما بدأت العملية العسكرية سيناء 2018 وأدت إلى تحديد الحركة برًا وبحرًا. خرج الصيادون وأعضاء جمعية الصيادين بالغردقة للتظاهر في مارس مطالبين بتحديد واضح لمناطق الصيد، إذ كان للحظر تأثير قاس في حياة المئات من الصيادين وأسرهم.

أما السائقون فكانوا فئة متميزة من المحتجين في السنوات السابقة نتيجة عاملين، وهو أمر يتطلب بحثًا أعمق وربما دراسة أنثروبولوجية موسعة. العامل الأول هو سلسلة ارتفاعات الأسعار الناتجة عن قرار الحكومة برفع الدعم عن الوقود، ما أدى إلى زيادة تتراوح بين 17% و66% في أسعار البنزين والديزل، والذي أجبرهم على رفع تعريفة الأجرة لكي يظل عملهم مربحًا، في الوقت الذي زاد فيه سعر لتر البنزين 92 من خمسة جنيهات إلى 6.75، وسعر البنزين 80 والديزل من 3.65 إلى 5.50 جنيهات. أما العامل الثاني فهو الانتشار الواسع لوسائل المواصلات المبنية على تطبيقات هاتفية، مثل أوبر وكريم، وهي أنظمة حديثة لسيارات الأجرة تسمح للركاب باستخدام نظام 'GPS' لطلب سيارة إلى مواقعهم مباشرة عن طريق تطبيق للهاتف. وأدى هذان العاملان بسائقي التاكسي الأبيض إلى الاحتجاج، بينما دفع أولهما فقط سائقي الميكروباص والمينيباص للاحتجاج.

نظم السائقون 18 احتجاجًا بين يونيو ويوليو 2018، طالبوا فيهم الحكومة بزيادة تعريفة الأجرة. وكانت وسائل الإعلام عادة ما تلجأ في هذه الفترات إلى إذاعة أخبار عن زيارات المسؤولين وضباط الشرطة لمواقف سيارات الأجرة، للاطمئنان على سلاسة عملها، وسماع شكاوى الركاب والسائقين، لكن زيادة التعريفة كانت تأتي متأخرًا بالنسبة إلى زيادات الأسعار، ما كان يؤدي دائمًا إلى خلافات أو اشتباكات بين السائقين والركاب، أو إلى إضرابات بين السائقين. وهكذا نجد بين الاحتجاجات وقائع إضراب أو تعطيل للعمل أو تجمهر أو تهديد بالإضراب ، ووثق فريق المنصة إضرابات للمطالبة بزيادة التعريفة في محافظات ومدن بني سويف ودمنهور وطلخا والمنصورة والأقصر والدقهلية والقليوبية والفيوم والمنوفية وكفر الشيخ.

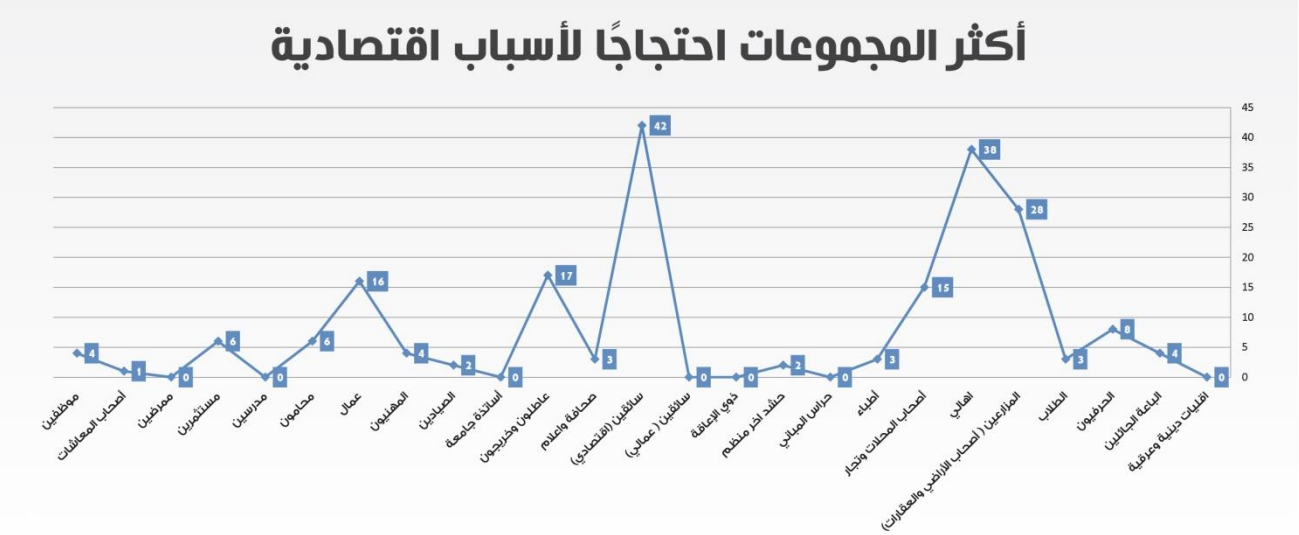

وطالبت واقعة أخرى في يناير نظمها سائقو تطبيق كريم بدفع متأخرات، ثم طالبت أخرى في أكتوبر جمعت سائقي كريم وأوبر بتقنين أوضاع الشركتين لتجنب المضايقات والغرامات التي يتعرضون لها.

كان للمحامين نصيبهم من الاحتجاجات كذلك، غالبًا للاعتراض على تضييقات في ظروف عملهم، وكانت هذه الاحتجاجات تؤدي إلى احتكاكات مع القضاة أو رجال الشرطة أو النيابة، وتتعلق بالعمل داخل المحاكم أو الأقسام، أو بقدرة المحامين على التواصل مع موكليهم. احتج المحامون كذلك في السنوات الماضية على تعرضهم للاعتداءات البدنية، وأحيانًا إطلاق النار، من قبل رجال الشرطة.

نظم المحامون ست وقائع احتجاج في 2018، بعضها في صورة تظاهرات وبعضها شكاوى أو اعتصامات، وتعلقت معظم المطالب بالشروط الجديدة للانضمام للنقابة والتي عطلت كثيرًا من المحامين عن تجديد تصاريحهم وممارسة مهنتهم، فيما تعلقت احتجاجات أخرى بقرار النيابة لفصل المحامين عن موكليهم في المحكمة، وهو ما رفضه المحامون. احتج المحامون كذلك بعد الاعتداء على زميل لهم، مطالبين بتوفير ظروف آمنة لعملهم.

احتج المستثمرون وأصحاب الأعمال كذلك ست مرات في 2018، وكانت وسيلتهم للاحتجاج رفع الشكوى إلى المسؤولين. كان احتجاجان من هؤلاء في مجال السياحة، إذ طالب أصحاب الفنادق بمولدات كهربية بعد انهيار أبراج الكهرباء نتيجة عاصفة رملية في أسوان، وطالب بعض المستثمرين في قطاع السياحة في جنوب سيناء بإدراج مدينة سانت كاترين في خطط الدولة للتنمية في الفترة القادمة. قدم أصحاب الشركات الخاصة للغزل والنسيج في المحلة وشبرا الخيمة احتجاجين آخرين طالبوا فيهما بمساعدة الدولة لإعادة تشغيل مصانعهم.

الانتحار كوسيلة احتجاج

كان الانتحار، الذي نصنفه هنا كأسوأ صور إيذاء النفس، ظاهرة لافتة للانتباه في 2018، فحاول فريق المنصة توثيق حالات الانتحار لأسباب اقتصادية أو اجتماعية، والتي أقدم عليها الضحايا لظروف مالية صعبة أو كفعل احتجاجي على سياسات اقتصادية أو اجتماعية للدولة.

تعتمد الأرقام المجمعة حصرًا على تقارير الصحافة بسبب غياب الأرقام الرسمية، لذلك لم نلتفت إلى بعض التقارير المنشورة التي تفتقر إلى المعلومات الواضحة أو المصداقية. أحيانًا قد تتعرض بعض الوقائع للتشويه بسبب الوصم الاجتماعي والديني للانتحار في مصر، فتقدم الحالات كأنها حوادث وفاة طبيعية، مع أن بعض حوادث الوفاة الأخرى قد تقدم، في ظروف معينة، باعتبارها حوادث انتحار. لهذه الأسباب لم يلجأ التقرير لحصر حالات الانتحار التي أشير فيها إلى "أسباب نفسية/ سيكولوجية،" بما أن هذه الأسباب قد تشمل أي شيء، من المشكلات العاطفية أو التعرض للإيذاء وحتى الزواج القسري أو المرض النفسي- وتشمل هذه الحالات الأخيرة بعض الوقائع الشهيرة التي قفز فيها الضحايا أسفل قطارات المترو، على أنها ستخضع للفحص والتحليل مستقبلًا من أجل الخروج بمنهج فعال لتمييز بعضها من بعض، وخط إطار نظري يسمح بإحصاء أدق.

مع كل هذه الاعتبارات المنهجية، وثق الفريق 57 انتحارًا وثلاث محاولات انتحار لم تنجح، كلها أشارت إلى صعوبات اقتصادية، وتنوع ضحاياها بين موظفين حكوميين وحرفيين ومهنيين وعمال وأصحاب محال وعاطلين وسائقين وباعة جائلين وطلبة ومزارعين، وأحيانًا مواطنين بلا صفة محددة ترتبط بالواقعة.

ومع العدد الصادم لهذه الحالات، جاء رد فعل الحكومة، أو غيابه أحيانًا، متفوقًا في الصدمة، فبعد وقوع أربع حالات انتحار في محطات مختلفة للمترو في شهر يوليو على سبيل المثال، خرج المتحدث الرسمي باسم الهيئة، أحمد عبد الهادي، مطالبًا بابتعاد ذوي الميول الانتحارية عن المترو، لأن "مصالح الناس أهم" من رغبة "ضعاف النفوس" في الانتحار، حسب تصريح له ذاع في الإعلام آنذاك.

وبالإضافة للحالات المذكورة أعلاه، ثمة 22 حالة إضافية وثقها الفريق وضمها إلى فئة الاحتجاجات الاجتماعية، ما يجعل المجموع 79 حالة، وهذه الحالات الإضافية كلها لطلبة انتحروا بسبب قلق الامتحانات أو عدم الرضا عن أدائهم الدراسي أو عدم استعدادهم لدخول الامتحان، وكلهم من طلبة الثانوية العامة، وهي شهادة مطلوبة للتسجيل في الجامعات أو معاهد التعليم العالي، وعادة ما يرافق موسم امتحاناتها كل عام حالات انهيارات عصبية واكتئاب وإغماءات قلق وتوتر وقلة نوم وخوف وتجهيزات منهكة للامتحانات.

جاءت هذه الحالات كلها كذلك في السنة نفسها التي تستعد مصر فيها لتطبيق نظام تعليم جديد والتغلب على مشكلة تسرب الامتحانات، وهي ظاهرة شاعت في السنين الثلاثة الأخيرة، فكانت الأسئلة وإجاباتها تصل للطلاب قبل بدء الامتحان.

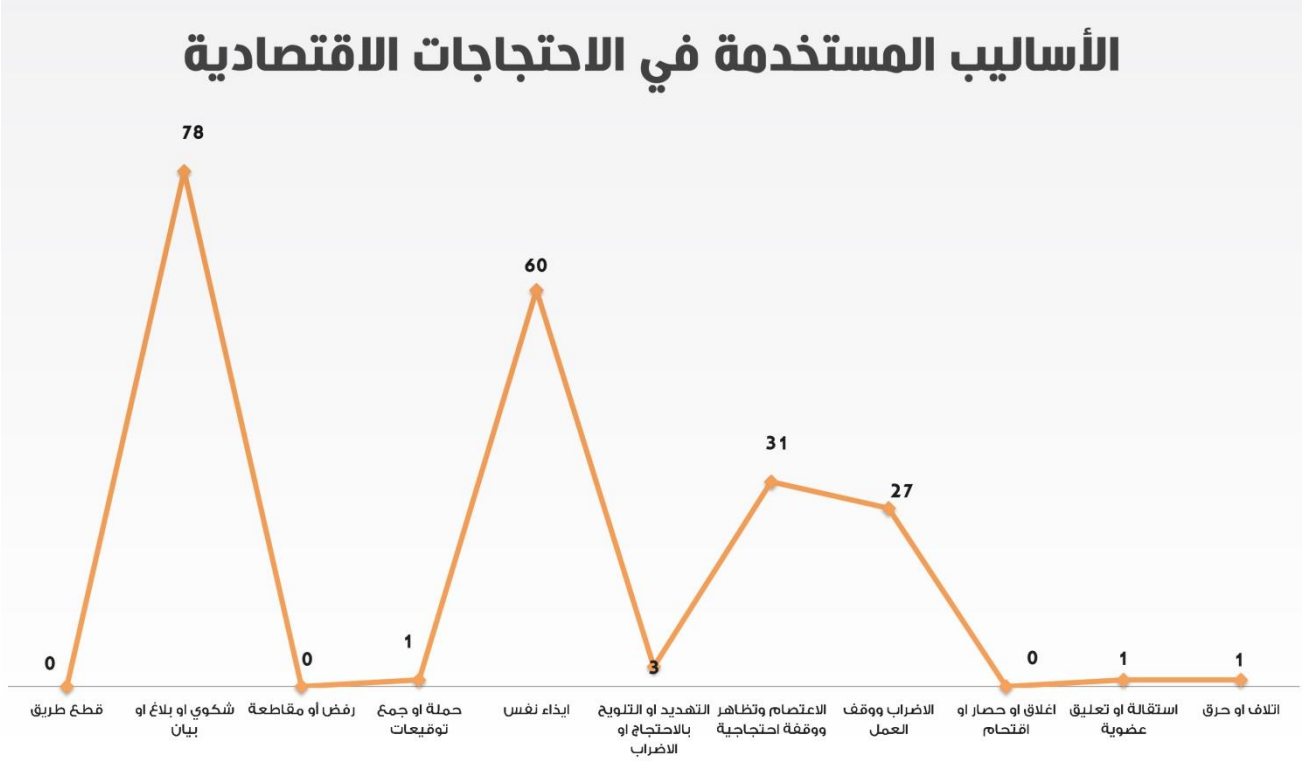

الاحتجاجات الاجتماعية

تعبر الاحتجاجات الاجتماعية عن تدهور عام، وأحيانًا غياب تام، للخدمات العامة، مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية والسكن والأمن، ويقوم على هذه الاحتجاجات عادة مواطنون يطالبون الحكومة بالتدخل لحل مشاكل تتعلق بتلوث مياه الشرب، ومعظم هذه الاحتجاجات عفوية وغير منظمة. وعلى الرغم من تجريم وسائل متعددة للاحتجاج منذ إقرار قانون التظاهر رقم 107 لسنة 2013 لم يتوقف المواطنون عن المطالبة بحقوقهم، خصوصًا في أوقات التقشف وانخفاض مستوى الخدمات.

من الدال أن الاحتجاجات الاجتماعية ليست مسيسة، وعادة ليست منظمة، فلا تحركها الأحزاب السياسية أو أي كيانات أخرى كالنقابات أو القادة السياسيين، ويدفعها غالبًا السخط تجاه الخدمات، وهي نوع من الاحتجاج يتزايد باطراد منذ استيلاء الجيش على السلطة في يوليو 2013. وفي 2018 كانت الاحتجاجات الاجتماعية أبرز أنواع الاحتجاجات، بعدد وصل إلى 2024 واقعة، ونسبة 80.90% من مجموع الاحتجاجات، مقارنة بنسبة 64.3% في 2017.

بلغت الاحتجاجات الاجتماعية أقصى معدلاتها في الشهور الثلاثة الأخيرة للسنة ، فسجل ديسمبر 205 احتجاجًا، ثم تلاه نوفمبر (200)، وأخيرًا أكتوبر (192).

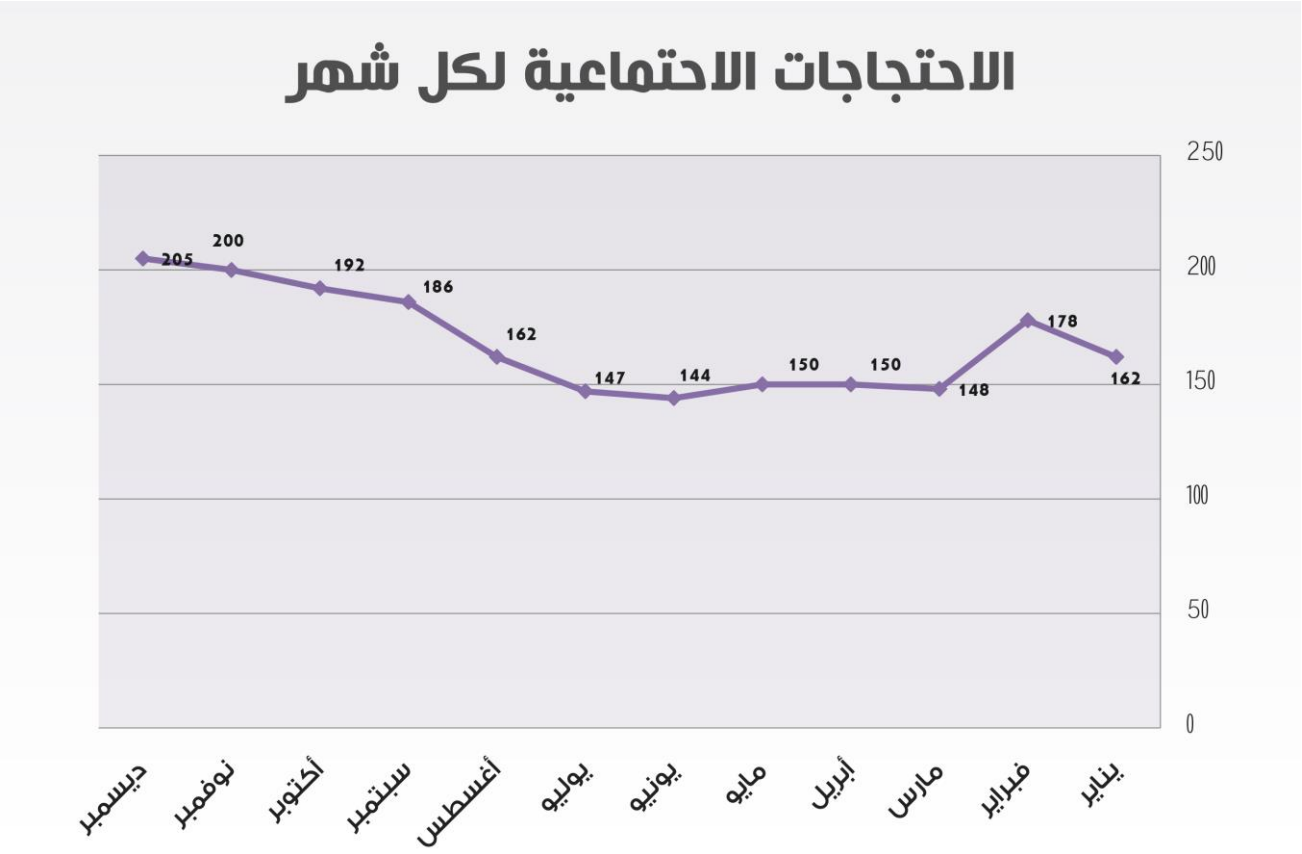

حصدت الجيزة نصيب الأسد من الاحتجاج الاجتماعي، وبعدها القاهرة (339)، ثم القليوبية (135) بفارق كبير، والإسكندرية (116)، أما محافظات الصعيد مجتمعة فسجلت 335 احتجاجًا، ومدن القناة 59. ولم تخل أي محافظة من الاحتجاجات الاجتماعية، إلا أن شمال سيناء سجلت احتجاجين فقط وهو أقل معدل بين المحافظات.

الاحتجاج في شمال سيناء

يمكن فهم العدد المنخفض لاحتجاجات شمال سيناء الموثقة بصعوبة الوصول إليها من قبل الصحافيين والإعلاميين والباحثين المستقلين، بسبب العمليات العسكرية التي يقودها الجيش ضد المتمردين. عانى سكان شمال سيناء ظروفًا قاسية في 2018، إذ تحملوا الكلفة الكارثية للسياسة العسكرية هناك، والتي تهدف بحسب الجيش إلى تضييق الخناق على المسلحين. وعلى سبيل المثال، قال موقع مدى مصر- إن المدنيين في سيناء عانوا نقصًا حادًا في المواد الغذائية منذ بدء العمليات في 9 فبراير 2018، ما أجبر الدولة على توزيع حصص من الخضروات واللبن والزبادي يستلمها السكان بالوقوف في طوابير. استمرت هذه الأزمة لأربعة شهور حتى سمح الجيش بدخول السيارات المحملة للمواد الغذائية بصورة منتظمة. عانت المحافظة كذلك من نقص الوقود، ما أدى بسائقي التاكسي للتوقف عن العمل، ودفع وزارة المواصلات لتخفيض عدد رحلاتها اليومية.

مطالب الاحتجاجات الاجتماعية

عند تحليل الاحتجاجات الاجتماعية بالنظر إلى الحقوق المطلوبة، يمكن استنتاج أن تدهور حالة الخدمات كان الدافع الأساسي لمعظم هذه الاحتجاجات.

الحق المطلوب	عدد الاحتجاجات
البنية التحتية والخدمات، مثل مياه الشرب والصرف الصحي والطرق والكهرباء والغاز	1110
التعليم	193
الأمن	178
الحق في التنظيم	154
نظافة البيئة	123
الصحة	116
حرية الوصول للمعلومات والشفافية ومكافحة الفساد	85
السكن	40
ظروف معيشة مناسبة	15
الأمان الاجتماعي	14
عدالة الأجور وتحسين الإدارة	13

المحتجون وطرائق الاحتجاج

وثق فريق المنصة 19 حادثة لإغلاق الطرق، اثنان منهما لطلبة جامعيين ، واحدة في جامعة المستقبل الخاصة طالب فيها المحتجون بوسائل مواصلات أفضل للجامعة، وأخرى في جامعة أسوان الحكومية حيث طالب المحتجون بإنشاء كوبري للمشاة لمنع حوادث المرور. أما باقي الاحتجاجات وعددها 17، وفيها وقائع إغلاق أخرى للطرق، فكان منظموها من عموم المواطنين، الذين طالبوا بحقهم في الأمن في 13 حالة، ويشمل هذا إنشاء المطبات أو التعامل مع تهديد كلاب الشوارع. وفي حالات أخرى طالب المحتجون السلطات الأمنية بالتحقيق في وقائع معينة، كاختفاء طفل أو انهيار برج ضغط عالي أو انقطاع للمياه، فيما احتج آخرون بعد أن قتل عامل في تبادل إطلاق نار مع قوات الشرطة.

وكان النصيب الأكبر هذه السنة للاحتجاج عن طريق الشكاوى أو التقارير أو البيانات التي تحمل مطلبًا للحكومة أو تعلن سخطًا من خدمة ما أو استياءً من مشكلات في البنية التحتية المحيطة. وثق الفريق قرابة 1790 شكوى في 2018، ويأتي هذا الرقم مرتفعًا لسببين على الأرجح، أولهما أن الشكاوى والتقارير والبيانات توفر وسيلة آمنة لرفع المطالب، ولا تحمل تهديدًا بالتحرش الأمني أو الملاحقة القضائية، لأنها لا تتطلب حضور المحتجين في الشارع، والسبب الثاني هو توفير الجرائد وبعض المنصات الإعلامية مؤخرًا مساحة للقراء من أجل الشكوى أو مطالبة المسؤولين بالالتفات لمشاكلهم المحلية، في ما تدعوه جرائد مختلفة، عامة وخاصة، مثل الأهرام واليوم السابع والوطن وفيتو، محاولة لإعطاء صوت لمن لا صوت لهم.

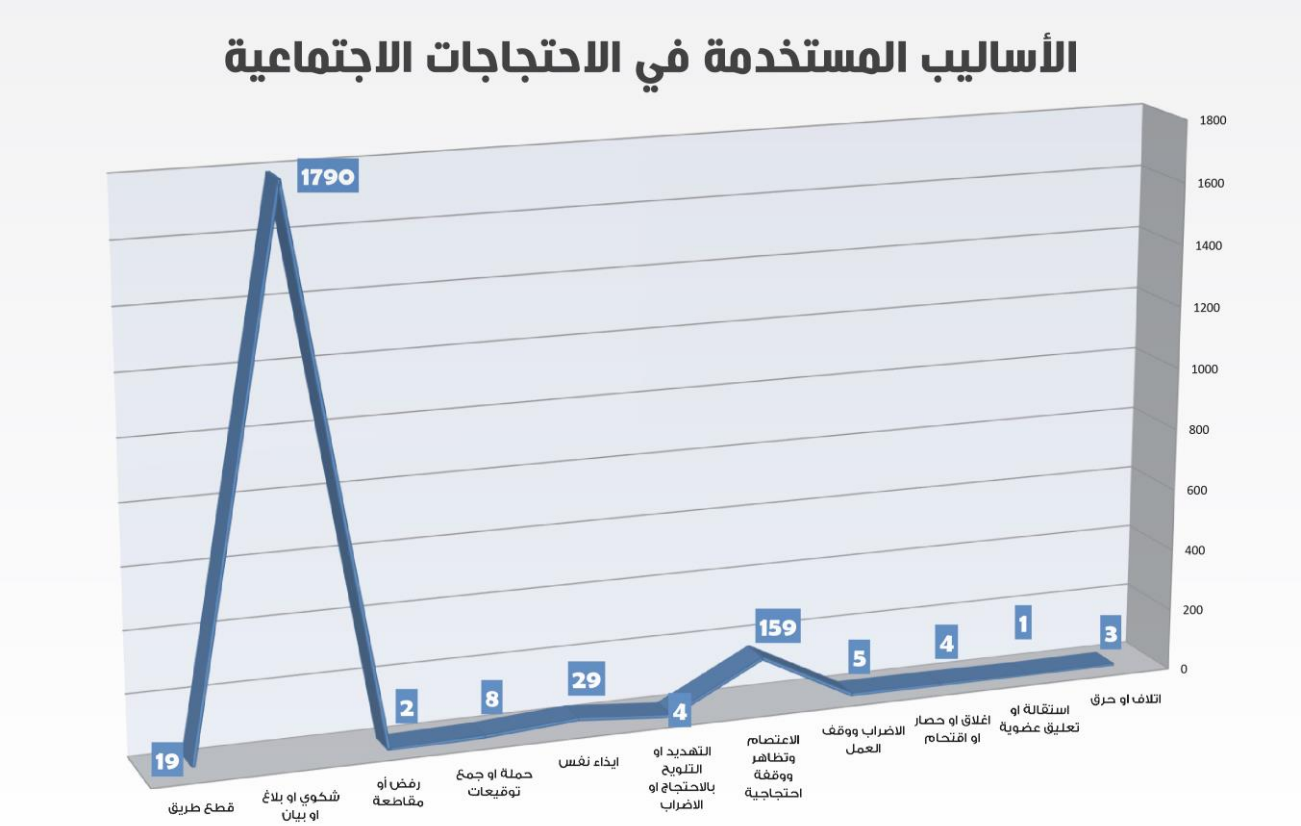

وثقنا كذلك 159 تظاهرة واعتصامًا، منهم 18 لطلبة، بالإضافة إلى أربعة احتجاجات لأقباط، والذين تروج عنهم صورة تقليدية جوهرها الخنوع والاستكانة للانتهاكات أو فقر الخدمات، كالأمن أو تهالك الطرق المؤدية

إلى أماكن العبادة. اثنان من الاحتجاجات في مايو وديسمبر أخذا شكل تظاهرات من قبل رهبان دير الأنبا صموئيل بالمنيا، فطالبت الأولى برفع الحصار عن الطرق المؤدية للدير، وطالبت الثانية بتشديد الإجراءات الأمنية بعد أن أطلق ملثمون النار على مجموعة من الأقباط يستقلون حافلة بالمنيا في نوفمبر فقتلوا سبعة أشخاص. كان المحتجون من الرهبان أيضًا، وطالبوا بتأمين الطريق المؤدي للدير لمنع الهجمات، إذ كانت هجمة أخرى طالت المنطقة نفسها في مايو 2017 وخلفت قرابة 30 قتيلًا.

وفي احتجاج آخر أخذ شكل شكوى، طالب الأقباط الحكومة بإصدار قانون لأحوالهم الشخصية. ورفع الأقباط كذلك عددًا من الشكاوى طوال السنة، في البحيرة والمنيا والأقصر وحلوان، احتجوا فيها على هجمات المتطرفين على أماكن عبادة أو مبانٍ تابعة للكنيسة.

أكثر المجموعات احتجاجًا لأسباب اجتماعية

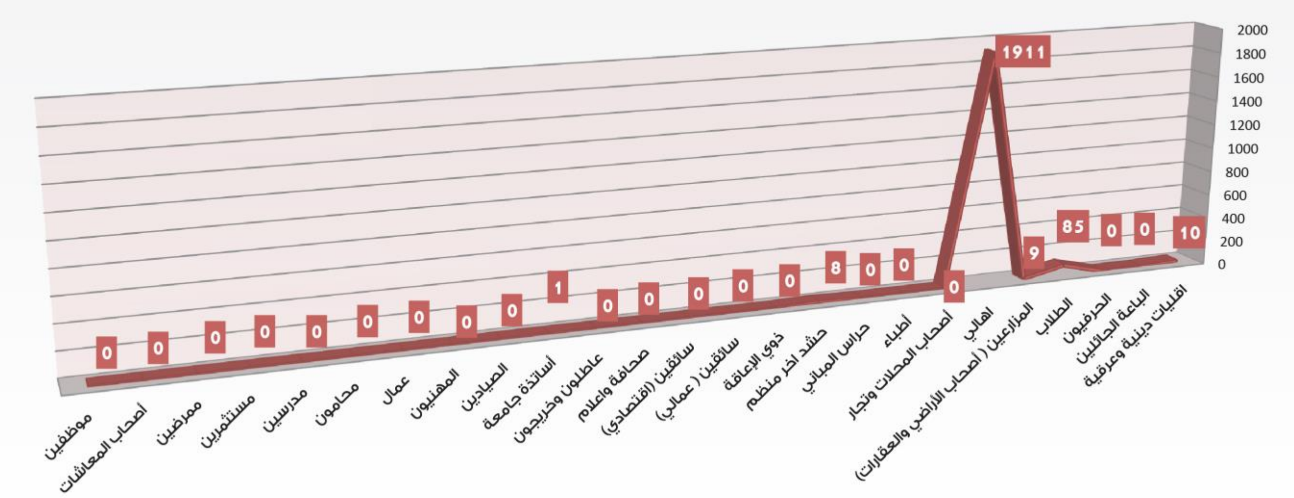

تزامنت العشرات من احتجاجات هذا العام مع زيادات الأسعار، خصوصًا التظاهرات التي اندلعت في محطات المترو في شهر مايو للاحتجاج على ارتفاع سعر التذكرة، والتي قُبض فيها على عشرين شخصًا وأحيلوا للنيابة. كانت الاحتجاجات في محطات المترو كبيرة رغم قلة عددها، وجاءت استجابة لزيادة سعر التذكرة لأكثر من ثلاثة أضعاف بالنسبة إلى بعض الركاب، في الوقت الذي تسعى فيه الحكومة لتخفيض الإنفاق وتطبيق سياسات اقتصادية يشجعها صندوق النقد.

حررت مصر سعر صرف العملة في نوفمبر 2016 وخفضت دعم الطاقة في خطتها للإصلاح الاقتصادي التي اشترطها قرض لصندوق النقد الدولي، فخسر الجنيه المصري تقريبًا ثلثي قيمته وارتفعت قيمة التضخم إلى معدلات قياسية، عبر فترة تكييف سماها المحللون "عسيرة." وشملت الإصلاحات التي دعمها البنك الدولي وصندوق النقد تطبيق ضريبة قيمة مضافة بنسبة 14%، في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار الوقود وانخفض سعر الجنيه وتضاعف التضخم، وكانت هذه العوامل مجتمعة مقدمة لارتفاع في الأسعار بلغ 54% تقريبًا من

ديسمبر 2016 وحتى منتصف 2018،[12] وهي زيادة لا تزال مستمرة. ولم تصاحب هذه الزيادات أي زيادة في الأجور، ما دفع بالمزيد من المصريين إلى أسفل خط الفقر.

الاحتجاج من أجل الشفافية وإنهاء العنف الشُّرطي

شهدت 2018 خمسة احتجاجات ضد العنف الشُّرطي، طالب فيها المحتجون بالشفافية والعدالة في قضايا قتل لها علاقة برجال أو أقسام شرطة، وكانت واحدة من هذه الاحتجاجات في الشرقية، واثنتين في القاهرة وواحدة في أسوان وواحدة في دمياط.

أظهرت الاحتجاجات الأربعة الأولى ترتيبًا واحدًا للأحداث، يبدأ بإعلان وفاة مسجون، ثم تجمهر أفراد أسرته حول قسم الشرطة أو المستشفى التي توجد بها الجثة، وتبدأ الصحف المؤيدة للدولة في نشر تقارير على لسان مصادر شرطية مُجهَّلة تنكر وقوع تعذيب أو تفيد موت الضحية نتيجة هبوط في الدورة الدموية أو جرعة زائدة من المخدرات، أو تعلن فقط أن له سوابق جنائية. وفي الاحتجاجات الأربعة تظاهرت مجموعات أمام مبانٍ حكومية، ووقعت بعض الاشتباكات البسيطة مع رجال الشرطة في ثلاثة، بينما اشتملت الرابعة على عنف أكبر. جدير بالذكر أن حالات الموت السابقة في أماكن الاعتقال التي انتهت إلى تحقيق أو إدانة، ولو طفيفة، لرجال شرطة، كانت دائمًا مسبوقة بتظاهرات وأحداث عنف أجبرت المسؤولين على أخذها بجدية، مثلًا كما حدث مع مقتل المحامي كريم حمدي في 2015 في قسم المطرية، والذي نظرت النيابة فيه فقط بعد تظاهر المحامين أمام نقابتهم، وكما حدث أيضًا بعد موت سائق تاكسي في القاهرة في فبراير 2016 على يد رجل شرطة، وحُقِّق في الواقعة بعد تظاهر العشرات أمام مديرية أمن القاهرة.

في الواقعة الأولى، وهي حالة محمد عبد الحكيم الشهير بعفروتو، والذي توفي في يناير 2018، تظاهر العشرات وأثار عنفهم انتباه وسائل الإعلام، ما أدى في النهاية إلى تحقيق انتهى برجال الشرطة في المحكمة متهمين بالتعذيب، مع أن المنصات الصحافية المنحازة للدولة أعلنت قبل التحقيق أن عفروتو مات بجرعة زائدة من مخدر الاستروكس. حكمت المحكمة على أحد رجال الشرطة بالسجن ثلاث سنوات، وعلى آخر بستة شهور، وحكمت كذلك على 99 من المتظاهرين من أسرة وأصدقاء عفروتو بسنة في السجن لكل منهم بتهمة "التجمهر."

وقعت الحادثة الثانية في يونيو عندما تظاهر العشرات بعد وفاة شخص في الحجز بقسم حدائق القبة، وبعد فتح التحقيق، اتهم تسعة ضباط بتعذيبه من أجل إجباره على الاعتراف بجرائم سرقة، ويواجه الضباط التسعة المحكمة في الوقت الحالي.

أما الحادثة الثالثة فوقعت في الشرقية في ديسمبر، عندما تظاهر جمع أمام قسم ديرب نجم بعد موت معتقل في الحجز، ما أدى إلى تدخل الأمن المركزي لمنع عائلته من الاقتراب من القسم، في الوقت الذي أعلنت المنصات الإعلامية فيه أن الرجل كان محبوسًا على خلفية تجارة المخدرات، وأعلنت منصات أخرى مؤيدة

[12] يمكن الاطلاع على مزيد من التحليل للعلاقة بين القمع السياسي وبرنامج التقشف الاقتصادي في تقرير سابق: منصة العدالة الاجتماعية، تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي على حقوق الإنسان، 1 مايو 2018، https://bit.ly/2KnqpnL.

للدولة ويُعرف عنها علاقتها بمصادر داخل أقسام الشرطة ومديريات الأمن أن زملاءه في الحجز ينكرون تعرضه لأي اعتداء، وأنه فقد وعيه في طريقه للمستشفى.

ووقعت الحادثة الرابعة في أسوان، فتظاهر العشرات كذلك أمام مشرحة أسوان العمومية وقذفوا سيارات الشرطة بالطوب بعد وفاة قريب لهم في الحجز بقسم أسوان، وأعلن الإعلام أن المتوفى كان محجوزًا بتهمة حيازة المخدرات.

وأخيرًا، وقعت الحادثة الخامسة في يونيو، عندما تظاهر عشرات المواطنين في دمياط ضد انتهاكات أحد صغار الضباط، وطالبوا المسؤولين بالتحقيق في أفعاله وفصله أو أخذ إجراء ضده.

خلاصة ونتائج

بعد رد الفعل العنيف للمجتمع الدولي على عزل الرئيس السابق محمد مرسي، أخذت الدولة المصرية خطوات عدة لتعزيز صورتها أمام العالم وتلطيف حدة الآراء السلبية في الصحافة العالمية،[13] فدشنت حملات دعائية لدعم السياحة مشددة على النواحي التاريخية والطبيعية والإكزوتيكية لمصر، وهي سردية مثيرة لإعجاب السائحين الأجانب، وأنفقت كذلك ملايين الجنيهات في مؤتمرات دولية لدعم الرأسماليين الشباب المعروفين باسم رواد الأعمال، بالإضافة إلى دعمها لـ"تمكين الشباب والنساء." روجت الحكومة رواية عن نفسها تركز على الإنجازات والمشاريع القومية والمبادرات الطموحة من أجل بث صورة جاذبة للاستثمار الأجنبي ومشجعة للمؤسسات المالية الدولية التي تأمل الحكومة منها دعمًا لسياساتها النيوليبرالية.

ولكن في الوقت نفسه جرى حجب عدد كبير من المنصات الصحافية المستقلة أو المعارضة في سبيل هذه الحملة الدعائية، واعتقال عشرات المدونين والصحافيين بتهمة "نشر أخبار كاذبة،"[14] فيما استحوذت الحكومة على بعض المواقع المتحدثة بالإنجليزية[15] لنشر أخبار عن إنجازاتها ومشاريعها وجهدها لتمكين المواطنين وتحسين البنية التحتية ونشر الطاقة الإيجابية.

تأتي هذه المحاولات في الوقت نفسه الذي تطبق الدولة فيه سياسات تقشف عنيفة منذ 2015،[16] وهي السياسات التي لم تؤثر فقط في أسعار السلع الأساسية والوقود والمواصلات والسلع الغذائية وغيرها، بل كذلك خفضت القيمة الفعلية للمرتبات والمدخرات إلى الثلث تقريبًا. لم يكن تطبيق هذه السياسات ممكنًا دون تحطيم مساحة حركة المعارضة وقمع إمكانات التنظيم والاحتجاج، لكن آلاف المواطنين في كل أنحاء مصر استمروا مع ذلك بالاحتجاج على قسوة ظروفهم الاجتماعية أو العمالية أو الاقتصادية، ومع كل التضييق الذي

---

[13] بريان روهان، "المخابرات المصرية تسعين بلوبيات واشنطن لتحسين صورتها" [بالإنجليزية]، أسوشيتد برس، 6 مارس 2017، https://bit.ly/2K4JzTn.

[14] منظمة العفو الدولية، "مصر: سجن بلا جدران لنقاد الحكومة" [بالإنجليزية]، تاريخ الاطلاع 3 أبريل 2019، https://bit.ly/2VhmhuA.

[15] عشرة مواقع تقريبًا من 500 موقع محجوب هم مواقع إنجليزية، معظمها كان ينشر محتوى ناقد للدولة وسياساتها، لكن في ما بعد بدأت الدولة بتقديم دعم غير رسمي لمنصات باللغة الإنجليزية، مثل "Egypt Today" المرتبطة باليوم السابع، أو "Egyptian Streets،" وتلقت هذه المنصات دعمًا ومديحًا من الدولة في مناسبات عدة، مثل مؤتمرات الشباب، باعتبارها منصات تنشر "الأخبار الإيجابية" وتدعم السياحة.

[16] ماجد مندور، "أزمة الدين في مصر،" صدى: تحليلات للشرق الأوسط، 20 نوفمبر 2018، https://carnegieendowment.org/sada/77756.

مارسته الدولة على الحق في التنظيم، لم يتوقف المواطنون والعمال والطلاب والمهنيون والفلاحون عن إذاعة سخطهم والمطالبة بعدالة اجتماعية وحياة أفضل. واقع الأمر أن الحجم الحالي للقيود إنما يطلعنا على انتشار هائل للاحتجاج غير المنظم، الذي اعتمد قسم كبير منه على رفع الشكاوى عبر قنوات قضائية أو إعلامية كوسيلة احتجاج بديلة على المظالم اليومية للناس.

وفيما ستتلقى مصر الدفعة الأخيرة من قرض صندوق النقد الدولي في 2019، من المتوقع أن ترتفع الأسعار وينخفض الدعم مجددًا، فإذا أضيفت هذه العوامل إلى غياب أي تحول في السياسات الخدمية، مع إغلاق المجال العام، يجب كذلك توقع مزيد من الاحتجاج، إلا إذا حدث تغيير حقيقي في أولويات الدولة وسياساتها، لتضع شعب مصر ورخاءه على قائمة هذه الأولويات.

قائمة بالمصادر

بوابة الأهرام. "الترجمة الإنجليزية الكاملة لقانون التظاهر المصري الجديد" [بالإنجليزية]. القاهرة: مؤسسة الأهرام، 25 نوفمبر 2013. http://english.ahram.org.eg/News/87375.aspx.

———. "طلاب أكاديمية المستقبل يغلقون طريق الإسماعيلية الصحراوي للمطالبة بإنشاء كوبري مشاة." القاهرة: مؤسسة الأهرام، 20 مارس 2018. http://gate.ahram.org.eg/News/1843548.aspx.

جاد، محمد. "عن الجنيه المصري ومستويات المعيشة والعقارات: تنبؤات اقتصادية لعام 2019" [بالإنجليزية]. مدى مصر. القاهرة: مدى مصر، 2 يناير 2019. https://bit.ly/2FN5V6E.

الحديدي، مليس. "'الديناصور' الإداري." المصري اليوم. القاهرة: المصري اليوم، 14 أبريل 2014. https://www.almasryalyoum.com/news/details/429004.

حمامة، محمد. "'الإصلاح الزراعي' تقر بتمكين فلاحي سرسو من أرضهم." مدى مصر. القاهرة: مدى مصر، 13 يوليو، 2015. https://bit.ly/2UrISHM.

الدستور. "صور: أزمة المواصلات تحاصر طلاب جامعة أسوان." القاهرة: الدستور، 7 أبريل 2018. https://www.dostor.org/2119894.

روهان، بريان. "المخابرات المصرية تسعين بلوبيات واشنطن لتحسين صورتها" [بالإنجليزية]. أسوشيتد برس. أسوشيتد برس، 6 مارس 2017. https://bit.ly/2K4JzTn.

رويترز. "اشتباكات في الدلتا بعد فض اعتصام" [بالإنجليزية]. رويترز، 7 أبريل 2008. https://reut.rs/2UeZm6L.

———. "مصر ترفع أسعار الوقود في خطتها للتقشف بدعم صندوق النقد الدولي" [بالإنجليزية]. رويترز، 16 يونيو 2018. https://af.reuters.com/article/egyptNews/idAFL8N1TI054.

———. "مصر تعتقل 20 متظاهرًا آخرين في احتجاجات المترو" [بالإنجليزية]. رويترز، 15 مايو 2018. https://reut.rs/2uMe0Dw.

———. "حكومة السيسي تدافع عن رفع أسعار المترو بعد الاحتجاجات" [بالإنجليزية]. رويترز، 16 مايو 2018. https://reut.rs/2WJ3c4T.

"شاهد.. اتحاد نقابات عمال مصر يدشن مؤتمر لتأييد الرئيس السيسي." فيديو (يوتيوب)، 5:29. مرفوع بواسطة الهلال اليوم، 30 يناير 2018. https://www.youtube.com/watch?v=XBR12V4pwtQ.

صدى البلد. "عجز عن سداد ديونه فقرر الانتحار للهرب من نظرات أفراد عائلته بسوهاج." القاهرة: صدى البلد، 31 ديسمبر 2018. https://www.elbalad.news/show.aspx?id=3635590.

"على مسؤوليتي: شاهد محاولات الإخوان لاستغلال إضراب عمال الغزل والنسيج بالمحلة." فيديو (يوتيوب)، 6:13. رفع بواسطة صدى البلد، 19 أغسطس 2017. https://www.youtube.com/watch?v=1HUW4LvOneE.

محيي، مصطفى. "حبًا في سلطة الدولة؟ كيف خسرت نقابة المهندسين لحظة استقلالها" [بالإنجليزية]. مدى مصر. القاهرة: مدى مصر، 13 مارس 2018. https://madamasr.com/en/2018/03/13/feature/politics/for-the-love-of-state-control.

مدى مصر. "مصر على القائمة السوداء لمنظمة العمل الدولية، مجددًا" [بالإنجليزية]. القاهرة: مدى مصر، 7 يونيو 2017. https://madamasr.com/en/2017/06/07/news/u/egypt-blacklisted-again-by-international-labor-organization.

———. "الإفراج بكفالة عن ثمانية نشطاء وصحافيين معتقلين في أحداث تيران وصنافير" [بالإنجليزية]. القاهرة: مدى مصر، 15 يونيو 2017. https://madamasr.com/en/2017/06/15/news/u/several-journalists-activists-charged-still-detained-after-island-protests.

———. "مشاهد من العريش: البحث عن الغذاء في مدينة محاصرة" [بالإنجليزية]. القاهرة: مدى مصر، 4 مارس 2018. https://madamasr.com/en/2018/03/04/feature/politics/scenes-from-arish-in-search-of-food-in-a-besieged-city.

المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. تقرير الاحتجاجات 2013. القاهرة: المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 7 يوليو 2014. https://ecesr.org/?p=768677.

———. "أزمة فلاحي سرسو: الشرطة تحتجز سيدة ورضيعها، ومحامي المركز ينسحب." القاهرة: المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 26 أبريل 2015. https://ecesr.org/?p=769980.

مصراوي. "الحبس سنة لـ102 متهمين بالتجمهر احتجاجًا على مقتل 'عفروتو.'" القاهرة: مصراوي، 28 نوفمبر 2018. https://bit.ly/2HY30vl.

المصري اليوم. "السيسي: 7 ملايين موظف حكومي 'مليون منهم كفاية.'" القاهرة: المصري اليوم، 24 فبراير 2016. https://www.almasryalyoum.com/news/details/898675.

منصة العدالة الاجتماعية. تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي على حقوق الإنسان. منصة العدالة الاجتماعية، 22 يوليو 2018. https://bit.ly/2KnqpnL.

———. ورقة حقائق: الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية والعمالية في 2017. منصة العدالة الاجتماعية، 1 مايو 2018.

———. قانون المنظمات النقابية ولوائحه تخالف الدستور والمواثيق الدولية [بالإنجليزية]. منصة العدالة الاجتماعية، 15 أكتوبر 2018. https://bit.ly/2uGykGc.

منظمة العفو الدولية. "مصر: سجن بلا جدران لنقاد الحكومة" [بالإنجليزية]. منظمة العفو الدولية، تاريخ الاطلاع 3 أبريل 2019. https://bit.ly/2VhmhuA.

مندور، ماجد. "أزمة الدين في مصر" [بالإنجليزية]. صدى: تحليل للشرق الأوسط. واشنطن: مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، 20 نوفمبر 2018. https://carnegieendowment.org/sada/77756.

مؤسسة حرية الفكر والتعبير. "قائمة المواقع المحجوبة" [بالإنجليزية]. القاهرة: مؤسسة حرية الفكر والتعبير، تاريخ الاطلاع 3 أبريل 2019. https://afteegypt.org/en/blocked-websites-list.

ناشونال. "مقتبل سبعة أقباط بعد أن فتح مسلحون النار على أتوبيس يقلهم" [بالإنجليزية]. أبو ظبي: ذي ناشونال، 5 نوفمبر 2018. https://bit.ly/2TRjsyN.

الهيئة العامة للاستلامات. "انتخاب ضياء رشوان نقيبًا للصحافيين" [بالإنجليزية]. القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 16 مارس 2019. http://www.sis.gov.eg/Story/138050/Diaa-Rashwan-elected-press-syndicate-head?lang=en-us.

ولاد البلد. "اعتصام فلاحي سرسو أمام وزارة الزراعة لتمكينهم من أراضيهم." ولاد البلد، 14 يناير 2018. https://bit.ly/2I2Ptmn.

اليوم السابع" .السيسي يصدق على قانون المنظمات النقابية العمالية وحماية حق التنظيم النقابي ".القاهرة: اليوم السابع، 18 ديسمبر 2017. https://bit.ly/2YJWZYc .